خبراء: تنشيط الاستثمار المحلي سبيل للحد من هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج

3

حذف الأصفار ومعطيات الواقع

10

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1992) السنة الثامنة -الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

ما انعكاسات القرارات الأممية على الاقتصاد الوطني؟

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

تقرير: ارتفاع طفيف لمؤشرات التضخم خلال شهر تشرين الثاني الماضي

أنجز الجهاز المركزي للإحصاء تقريرا للتضخم لشهر تشرين الثاني 2010 الذي اعد على أساس جمع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في جميع محافظات العراق الذي اعتمد سنة 2007.

وقال مصدر اعلامي في الجهاز: بقدر تعلق الامر بمؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى العراق بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (128.3%) في شهر تشرين الثاني 2010 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.2% عن الشهر السابق وارتفاعا بنسبة 3.1% مقارنة مع شهر تشرين الثاني من العام الماضي 2009،

بغداد/ علي الكاتب

وهي تنقسم الى سلع وخدمات عدة وهي قسم الاغذية والمشروبات غير الكحولية التي سجلت أسعارها ارتفاعا خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٠ بنسبة ٠,٤٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٥,٧٪، في حين انخفضت أسعاره في منطقة الوسط بنسبة ٠,٤٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٧٪ بسبب ارتفاع أسعار الخضراوات، كما سجلت أسعارها ارتفاعا بنسبة ٤,٢٪ مقارنة بأسعاره في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، كذلك سجلت أسعار المشروبات الكحولية والتبغ ارتفاعا خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ٠,٤٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع اسعارها في منطقة الوسط بنسبة ١,١٪، وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٦٪، في حين انخفضت أسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٢,٩٪، كما سجلت أسعارها ارتفاعا بنسبة ٤,٠٪ مقارنة بأسعارها في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩.

واضاف كذلك انخفضت اسعار الملابس والاحذية خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ٠,٦٪ مقارنة بالشهر السابق، حيث ارتفعت أسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٣,١٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,٨٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٧٪، كما سجلت أسعارها انخفاضا بنسبة ١,١٪ مقارنة بأسعارها في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، وارتفعت اسعار السكن ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ٠,١٪ مقارنة بالشهر السابق، حيث ارتفعت في منطقة كردستان بنسبة ٠,٣٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,١٪، في حين استقرت أسعارها في منطقة الجنوب، وأيضاً سجلت ارتفاعا بنسبة٤,٩٪ مقارنة بأسعاره في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، بسبب ارتفاع اسعار ايجارات الدورالسكنية بنسبة ٧,٦٪.

واشار الى ان اسعار الوقود (البنزين والنفط والغاز) شهدت أسعارها ارتفاعا خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ١,٠٪ مقارنة بالشهر السابق نتيجة لارتفاع اسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٣,٤٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,٨٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٣٪، كما سجلت انخفاضا بنسبة ٣,٩٪ مقارنة بأسعارها في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، كما ارتفعت اسعار التجهيزات والمعدات المنزلية خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بالشهر السابق، حيث ارتفعت أسعارها في منطقة الوسط بنسبة ٠,٤٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٢٪ بينما انخفضت اسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٠,١٪، في حين شهدت انخفاضا في منطقة الوسط بنسبة ٠,٨٪ مقارنة بأسعاره في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، بينما انخفضت اسعار قطاع النقل بمقدار ١,٠٪ خلال شهر تشرين الثاني مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لانخفاض أسعاره في منطقة الوسط بنسبة ٠,٧٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٨٪، في حين شهدت ارتفاعاً في منطقة كردستان بنسبة ٠,٦٪، كما سجلت انخفاضا بنسبة ١,٣٪ مقارنة بأسعاره في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩.

وأوضح المصدر ان قطاع الاتصال شهد ارتفاعا خلال شهر تشرين الثاني بمقدار ٠,٦٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعارها في منطقة الجنوب بنسبة ١,١٪، في حين سجلت اسعارها انخفاضا في منطقة كردستان بنسبة ٠,٢٪، وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,٢٪ ايضاً، كما سجلت انخفاضا بنسبة ١١,٢٪ مقارنة بأسعاره في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، كما انخفضت اسعار الترفيه والثقافة خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٠ بنسبة ٠,٦٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لانخفاض أسعارها في منطقة الوسط بنسبة ٠,٩٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٢٪، في حين ارتفعت اسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٠,٤٪، كما سجلت أسعارها انخفاضا بنسبة ٢,٥٪ مقارنة بأسعاره في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩،

كما ارتفعت اسعار قطاع التعليم ارتفاعا طفيفاً خلال شهر تشرين الثاني بمقدارٍ ٠,١٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة الوسط بنسبة ٠,٢٪ في حين استقرت اسعاره في كل من منطقتي كردستان والجنوب، كما سجلت أسعاره ارتفاعا بنسبة ٧,٣٪ مقارنة بأسعاره في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، وكذلك ارتفعت اسعار خدمات المطاعم بنحو ٠,٩٪ مقارنة مع الشهر السابق، حيث ارتفعت في منطقة الوسط بنسبة ١,٥٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ١,٢٪، في حين انخفضت في منطقة كردستان بنسبة ٠,٦٪، كذلك سجلت ارتفاعا بنسبة ٤,٩٪ مقارنة بشهر تشرين الثاني ٢٠٠٩.

وقال ان أسعار السلع والخدمات سجلت ارتفاعا خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ٠,٨٪ عن الشهر السابق، نتيجة لارتفاع الاسعار في اقليم كردستان بنسبة ١,٧٪ وبنسبة ٠,٢٪ في الوسط وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٥٪، كما سجلت ارتفاعا بنسبة ٧,٤٪ مقارنة بشهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، في حين بلغ نسبة التضخم الأساس (١٢٧,٤٪) مسجلاً ارتفاعا بنسبة(٠,٢ ٪) عن الشهر السابق وبنسبة(٣,١٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

وبخصوص مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المناطق اكد ان الأسعار في كردستان في شهر تشرين الثاني ٢٠١٠ مقارنة بالشهر السابق سجلت ارتفاعا مقداره ٢,١٪ نتج بصورة رئيسة عن ارتفاع في أسعار الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٥,٧٪، وأسعار الملابس والاحذية بنسبة ٣,١٪، وأسعار السكن بنسبة ٠,٣٪، وأسعار الصحة بنسبة ١,٤٪، وأسعار النقل بنسبة ٠,٦٪، وأسعار الترفيه والثقافة بنسبة ٠,٤٪، وأسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ١,٧٪، في حين حافظت الأسعار على مستواها في مناطق الوسط في شهر تشرين الثاني ٢٠١٠ مقارنة بالشهر السابق، فيما انخفضت الأسعار في شهر تشرين الثاني ٢٠١٠ في مناطق الجنوب مقارنة بالشهر السابق انخفاضا مقداره ٠,٢٪ والذي نتج بصورة رئيسة عن انخفاض في أسعار الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٠,٧٪، واسعار النقل بنسبة ٠,٨٪، وأسعار الترفيه والثقافة بنسبة ٠,٢٪.

خبراء: تنشيط الاستثمار المحلي سبيل للحد من هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج

بغداد / المدى الاقتصادي

اصبح العراق الى وقت قريب من الدول الطاردة للاستثمارات الخارجية والداخلية فيما كانت رؤوس الاموال في المقابل تهرب الى الدول الاخرى بما فيها دول الجوار جراء تراجع الوضع الامني والمعيشي، ومن هنا كانت عملية اعادة تلك الاموال او القيام بالموازنة بين الخارج والداخل معادلة في غاية الصعوبة لانعدام وجود العوامل المساعدة التي تمكن من شروط تفعيل الاستثمار وتدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الى البلاد وتنشيط السوق المحلية التي عانت من كساد واضح خلال الحقبة الماضية خاصة في العقد الاخير من القرن الماضي والمستمرة حاليا.

وقال ناصر العبيدي تاجر جملة لمحال بيع مواد التجميل في سوق الشورجة: ان هذه الظاهرة موجودة منذ عام ١٩٩١ تقريبا وحتى الان، وان كانت في تصاعد بعد عام ٢٠٠٣ والهجرة الحالية لرؤوس الاموال وبكثافة قل نضيرها في العقود الماضية لاسباب شتى، والتي قد تكون منظمة في كثير من الاحيان لرؤوس اموال عينية او موجودات يسهل حملها اثناء سفر الاشخاص او العائلات الى دول الجوار ودول العالم الاخرى الجاذبة للعراقيين في الوقت الحاضر وبطريقة من غير الممكن اعادتها الى داخل العراق مجددا بسهولة حتى مع استقرار الاوضاع الامنية بصورة كلية في المستقبل، بدلالة ان الكثير من زملائي التجار الكبار في السوق هاجروا من العراق لخشيتهم من التعرض لابتزاز او السرقة او القتل من قبل المجهولين مفضلين نقل ودائعهم واموالهم التي تقدر بالمليارات من الدنانير الى البلدان الاخرى ليقيموا هناك نمطا جديداً من الحياة والعمل بشكل دائمي يجعل من المتعذر عودتهم مجددا الى العراق في المستقبل القريب.

فيما طالب احمد السعيدي المتخصص في الشؤون الاقتصادية في الاتحاد العام للتعاون الجهات المختصة بحث السبل الكفيلة بمعالجةهذا الاستنزاف الذي يكاد يكون مستمرا في رؤوس الاموال واصحاب الشركات والخبرات الصناعية والتجارية والاستفادة قدر الممكن منها في العراق وتشجيعهم على عدم الهجرة والذي لا يكون الا من خلال دعم التاجر العراق وتوفير الحماية الكافية له ولعائلته ولاموله والمحافظة عليها وتقليل المخاطر التي يتعرض لها، بما في ذلك تغيير القوانين الاقتصادية والتشريعات القانونية التي تعرضه للخسائر غير المتوقعة، وتوفير الحوافز المالية والاقتصادية له لضمان استمراره في العمل وتجنب اتخاذ سياسة المنافسة بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي خاصة في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم المتكامل والفرص المتساوية بينهما بما يضمن تحقيق التكامل في هذا المجال وايجاد نوع من الشراكة بين الاستثمارين الاجنبي والمحلي.

وقال السعيدي: الضرورة تتجه الى اعتماد رؤية استثمارية واضحة لجذب المستثمرين الاجانب والمحليين على حد سواء التي تتنافس الدول على استقطابهم اليها واقناعهم على الاستثمار في السوق المحلية، حيث تعد هذه الرؤية مفصلا مهما في جهود جذب هؤلاء وتكليف جهة معينة بذاتها بهذه المهمة التي لطالما توكل الى جهات متخصصة بهذا الشأن في دول العالم الاخرى والتي تضطلع بتقديم الحوافز والمزايا والاعفاءات الجمركية والضريبية للمستثمرين، فضلا عن تاطير قانون الاستثمار الاخير بجملة من التعليمات والانظمة والتشريعات التي تتطابق مع التحول نحو اقتصاد السوق في العراق الذي لاتزال قوانينه النافذة والمعمول فيها حاليا لا تماشي مع هذا التوجه بل تحد منه في كثير من الاحيان، لاسيما في تطوير بعض القطاعات الانتاجية كالصناعة التي لا تزال متاخرة عن ركب التطور الصناعي في دول العالم بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص التي تطورت فيها خلال السنوات الاخيرة برغم عدم امتلاكها لبنى تحتية وموارد اولية كالتي يمتلكها العراق.

ان من اهم تلك الوسائل تقديم الاعفاءات التشجيعية من اجل عودة رؤوس الاموال المحلية الى الداخل بالصورة التي تميزه عن غيره من رأس المال الاجنبي الوافد حديثا، انطلاقا من اهمية دعم القطاع الخاص في اعمال بناء والاعمار وقدراته في التعاطي الايجابي مع المتطلبات الاقتصادية للسوق المحلية بما عرف عنه من امكانات وقدرات فنية ومادية كبيرة وخبرة في العمل على مستوى السوق المحلية، اضافة الى اهمية طمأنة المستثمرين من العراقيين والاجانب الى وجود قانون يوفر الحماية المطلوبة لهم ولاستثماراتهم، والقيام بفرض الرسوم الجمركية والضريبية بشكل متوازن وعلى اساس الفرص المتكافئة بين الجانبين في هذه المرحلة

من جانبه قال سيروان مصطفى التدريسي لمادة الستراتيجيات الاقتصادية والسياسية في جامعة صلاح الدين: ان جذب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط القطاع الخاص اصبح من الوسائل التي تستخدم في الحد من هجرة رؤوس الاموال الى الخارج وان كان سيرها ابطأ بكثير من خروج رؤوس الاموال من العراق، الا انها لا تزال من الوسائل الجيدة المستخدمة في هذا السياق والتي تحتاج بين الحين والحين الى المراجعة لتشخيص مكامن الخلل واصلاحه على الفور.

واشار الى ان من اهم تلك الوسائل تقديم الاعفاءات التشجيعية من اجل عودة رؤوس الاموال المحلية الى الداخل بالصورة التي تميزه عن غيره من رأس المال الاجنبي الوافد حديثا، انطلاقا من اهمية دعم القطاع الخاص في اعمال بناء والاعمار وقدراته في التعاطي الايجابي مع المتطلبات الاقتصادية للسوق المحلية بما عرف عنه من امكانات وقدرات فنية ومادية كبيرة وخبرة في العمل على مستوى السوق المحلية، اضافة الى اهمية طمأنة المستثمرين من العراقيين والاجانب الى وجود قانون يوفر الحماية المطلوبة لهم ولاستثماراتهم، والقيام بفرض الرسوم الجمركية والضريبية بشكل متوازن وعلى اساس الفرص المتكافئة بين الجانبين في هذه المرحلة بالشكل الذي يحمي القطاع الخاص المحلي ويشجع المستثمر الاجنبي على الدخول في السوق العراقية بهدف النهوض بالواقع الاستثماري الذي من شانه انعاش الحالة الاقتصادية والتنموية في العراق، لاسيما ان الكثير من المحافظات والمدن العراقية تشهد حراكا اقتصاديا كبيرا ونموا استثماريا واسعاً خاصة في اقليم كردستان في المرحلة الراهنة.

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة -الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

إيران ترفع سعر البنزين اربعة اضعاف بعد خفض الدعم

طهران / (رويترز)

اعلن التلفزيون الرسمي الإيراني في ساعة متأخرة ليل السبت الماضي ان سعر البنزين سيرتفع اربعة امثال ما كان عليه خلال الايام المقبلة مع بدء سريان اكثر الاجزاء حساسية من الناحية السياسية في خطة الرئيس محمود أحمدي نجاد لخفض الدعم.

وتوقع الايرانيون حدوث زيادة كبيرة في سعر البنزين خلال الاشهر الثلاثة الماضية مع بدء الحكومة في عملية الغاء تدريجي لدعم يكلف ١٠٠ مليار دولار سنويا لابقاء أسعار سلع أساسية مثل الوقود والغذاء منخفضة.

وكانت أعمال شغب اندلعت عندما بدأت الحكومة تقنين توزيع البنزين المدعم في ٢٠٠٧ ويقول بعض المحللين ان زيادات كبيرة في الاسعار قد تجدد الاضطرابات التي اشتعلت بعد اعادة انتخاب أحمدي نجاد المتنازع عليها العام الماضي.

ويرى الايرانيون ان شراءهم الوقود بسعر زهيد في بلدهم الغني بالنفط حق اساسي. وكان دعم البنزين يسمح للايرانيين بتزويد سياراتهم بالوقود بسعر لا يتجاوز ألف ريال (نحو عشرة سنتات) لاول لتر من ٦٠ لترا يشترونها كل شهر.

واعلن التلفزيون ان زيادة السعر سيرفع ذلك الى اربعة الاف ريال ولما يزيد عن الستين لترا سيكون سبعة الاف ريال.

واضاف: انه سيتم الكشف خلال ليل السبت عن زيادات اخرى في اسعار مواد اساسية مدعومة اخرى.

وقال أحمدي نجاد في مقابلة تلفزيونية مباشرة: ان الحكومة ستسعى الى تخفيف وطأة زيادة السعر.

واردف قائلا "وحتى تبدأ الخطة بطريقة طيبة وبتوتر اقل..اتخذنا خطوات اضافية من بينها اعلان البنزين (بالسعر المدعوم بالكامل) لمدة شهر اضافي."

واوضح التلفزيون ان هذا التخفيف يعني ان بامكان الايرانيين شراء ٥٠ لترا من الوقود بالسعر القديم البالغ الف ريال الشهر المقبل قبل ان يضطروا لدفع السعر الجديد.

وبحث الساسة الايرانيون خفض الدعم منذ سنوات لكبح الاسراف في استهلاك موارد قيمة لكن أحمدي نجاد دفع بالاجراء أخيرا في وقت تتعرض فيه ايران لضغط متزايد تحت وطأة عقوبات تفرضها دول يساورها القلق بشأن برنامجها النووي.

وقال أحمدي: نجاد إن الخطة ستكون دعما للاقتصاد وان دفع مبالغ نقدية مباشرة للعائلات الفقيرة ابتداء من يوم الاحد سيخفف من وطأتها.

واضاف: ان "هذا اكبر اصلاح اقتصادي في البلاد واكثرها شعبية ايضا."

ويخشى مستهلكون وساسة كثيرون ان يسبب خفض الدعم الى ارتفاع التضخم عن معدله الرسمي الذي يبلغ نحو عشرة في المئة وهو امر يمكن ان يزيد السخط على حكومة احمدي نجاد.

وقال درويش قنبري عضو البرلمان الإيراني: ان الدفع النقدي المباشر لن يعوض زيادات الاسعار.

واردف قائلا هذا الشهر: "بناء على ما قاله خبراء الاقتصاد فان معدل التضخم في البلاد سيزيد ما بين ٢٠ و٧٠ في المئة خلال العام المقبل وان سياسة التعويض الحكومية لابد وان تكون سياسة تمكن القطاعات الاضعف في المجتمع من تلبية احتياجاتها الاساسية."

ونقلت وكالات الانباء في وقت سابق يوم السبت الماضي عن محمد رويانيان رئيس مكتب ادارة النقل والوقود الايراني قوله ان مجمل كمية الوقود المدعوم بشكل كامل والتي تباع في ايران ستقلص من ٤٥ مليون لتر يوميا الى ٣٩ مليون لتر ، وأوضحت وزارة النفط ان الايرانيين يستهلكون نحو ٦١ مليون لتر يوميا.

واستهدفت العقوبات في الاونة الاخيرة نقطة ضعف ناجمة عن نقص الطاقة التكريرية لدى ايران وهو ما يضطر خامس أكبر بلد مصدر للنفط في العالم الى استيراد ما يصل الى ٤٠ بالمئة من حاجاته من البنزين.

وتستهدف العقوبات الامريكية الشركات التي تبيع البنزين الى ايران في حين تحظر اجراءات الاتحاد الاوروبي بيع معدات يمكن أن تستخدم في قطاع التكرير الايراني.

واعلن مسؤولون في أيلول ان خطة طارئة لتكرير البنزين في محطات البتروكيماويات تعني الان ان ايران لم تعد بحاجة لاستيراد الوقود، ويخشى الايرانيون من ان يكون الوقود المصنع محليا اقل جودة ويسبب حدوث زيادة كبيرة في التلوث وهو امر تنفيه الحكومة.

قطر.. عملاق غاز وزنه 77 مليون طن

الدوحة / وكالات

بينما كانت أنظار العالم تتركز على حصول قطر على حق تنظيم مونديال ٢٠٢٢، أعلنت هذه الدولة الخليجية ٢٠٢٢، قصة أخرى أكثر أهمية في عالم الموارد الطبيعية، والذي اشتهرت فيه قطر بإنتاجها من الغاز الطبيعي.

وعلى عكس أنباء كأس العالم، فإن رقم ٧٧ مليون طن متري من الغاز، لا يبعث الحماسة في أوساط العامة، ولكنه بالتأكيد حدث مهم في أوساط قطاع الطاقة.

فقطر الآن احتفلت بإنتاج ذلك الرقم من إنتاج للغاز الطبيعي المسال، وهي بالفعل تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي قبل دول جنوب شرق آسيا ماليزيا وإندونيسيا. كما أن قطر تملك أسطولا من ٥٤ ناقلة ضخمة ينقل منتجاتها إلى الشرق والغرب.

ويقول وزير الطاقة القطري المخضرم، عبد الله بن حمد العطية: إن الأسطول يوفر لقطر القدرة على البقاء على رأس قاعدة العملاء المتغيرة بسرعة.

ويضيف: "يمكننا اليوم، بسبب مرونة منتجاتنا وخطة النقل، الوصول إلى أي عميل جديد، حتى في اليوم التالي."

وتعد قطر عاملا مؤثرا في السوق لهذا المنتج (الغاز المسال) وقدمت رهانا كبيرا على تكنولوجيا جديدة لضغط الغاز الطبيعي إلى شكل سائل عندما تسلم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد السلطة في البلاد.

ويأتي الإعلان عن أرقام الإنتاج في المدينة الصناعية القطرية براس لفان، خلال الأسبوع نفسه الذي أعلنت فيه مؤسسة قطر، حزمة أكبر رعاية في تاريخ كرة القدم، وهي التوقيع مع برشلونة لمدة خمس سنوات، بقيمة ٢٢٥ مليون دولار.

ولا شك أن الزمن تغير جدا بالنسبة لقطر، التي كانت قريبة من الإفلاس في بداية التسعينيات، عندما كانت أسعار النفط متراجعة، وقطر لم تكن لاعبا كبيرا في سوق النفط الخام لتتحمل تلك التقلبات.

الوليد بن طلال يتنازل عن 85 مليون دولار لمساهميه

دبي / وكالات

قرر الأمير السعودي، الوليد بن طلال، أحد أكبر أثرياء العالم، التنازل عن أكثر من ٨٥ مليون دولار من حصته في أرباح مجموعته العملاقة "المملكة القابضة" وذلك بهدف إتاحة المجال لها لتوزيع أرباح على المساهمين.

وأوصى مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، وفق بيان صدر عن الشركة مع افتتاح أسواق المال في السعودية السبت الماضي، إلى الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية ربع سنوية من الأرباح المتبقية بنسبة ١,٢٥ في المائة كأرباح ربع سنوية (٥ في المئة لكامل السنة) من القيمة الاسمية للسهم.

وتعادل هذه النسبة بواقع ١٢,٥ هلله لكل سهم مصدر كل ثلاثة أشهر، بحيث يصبح الإجمالي ٠,٥ ريال لكامل السنة، بما مجموعة ١٣٧,٥ مليون ريال لكل ربع سنة، بحيث يصبح إجمالي التوزيعات الخاصة لكامل السنة ٥٥٠,٣ مليون ريال.

وأوضح بيان الشركة أن ذلك جرى بعد "تنازل رئيس مجلس الإدارة الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود عن ٣٧ هلله لكل سهم من حصته من التوزيعات النقدية المقترحة لكامل السنة ، بواقع ٩,٢٥ هلله لكل سهم، (٣٢٥,٦ مليون ريال) من حصته من الأرباح الربعية، بما يوازي ٨٦,٦ مليون دولار.

"جنرال موتورز" تكمل شراء حصة الحكومة الأمريكية

واشنطن / وكالات

قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات أكملت إعادة شراء حصة الحكومة من الأسهم الممتازة في الشركة مقابل ٢,١ مليار دولار.

وأضافت الوزارة انه بإعادة شراء تلك الأسهم تكون الشركة ردت إلى دافعي الضرائب الأمريكيين ٢٣,١ مليار دولار بما في ذلك ١٣,٥ مليار دولار تم الحصول عليها من الطرح العام الأولي.

وفي منتصف تشرين الثاني الماضي، أكملت "جنرال موتورز،" أكبر طرح عام أولي في تاريخ الولايات المتحدة، بعدما جمعت ٢٠,١ مليار دولار، حيث باعت الشركة ٤٧٨ مليون سهم عادي بسعر ٣٣ دولارا للسهم.

وكانت "جنرال موتورز" أشهرت إفلاسها في حزيران عام ٢٠٠٩، وأعيد هيكلتها لتصبح شركة أصغر، بعدما تقدمت بطلب حماية من الدائنين بموجب قانون الإفلاس.

وينص الاتفاق على أن تقوم "جنرال موتورز الجديدة" بتشغيل أفضل أصول الشركة القديمة بما في ذلك العلامتين التجاريتين شيفروليه وكاديلاك، فيما تضم "جنرال موتورز القديمة" العلامات التجارية غير الرائجة ومصانع وديون لاحاجة لها وستترك لمحكمة قضايا الإفلاس تصفيتها.

والتزمت الحكومة الأمريكية بتقديم ٣٠ مليار دولار أخرى بالإضافة إلى ١٩,٤ مليار دولار قامت بضخها في وقت سابق لتغطية خسائر الشركة وتمويل عملياتها.

وفي المقابل، استحوذت على ٦٠ في المئة من أسهم الشركة الجديدة، بعد

مجموعة مردوخ ستحظى بموافقة اوروبية للاستحواذ على سكاي

لندن / وكالات

ذكرت وكالة رويترز، نقلا عن مصادر لم تسمها، ان سلطات المنافسة في الاتحاد الاوروبي ستقر صفقة شراء مجموعة نيوز كورب لبقية اسهم شبكة بي سكاي بي التي لا تملكها.

وتهدف المجموعة، التي يملكها امبراطور الاعلام روبرت مردوخ، الى الاستحواذ الكامل على سكاي لتضاف الى ما تملكه من منافذ اعلامية في بريطانيا كصحيفة الصن والتايمز ونيوز اوف ذا وورلد.

وكانت نيوز كورب عرضت ٧,٨ مليار جنيه استرليني لشراء ٦١ في المئة من بي سكاي بي، وتملك مجموعة مردوخ النسبة البقية من اسهم الشبكة.

ويتوقع ان تعلن المفوضية الاوروبية الاسبوع المقبل انها لا ترى ضررا على المنافسة من استحواذ نيوز كورب على كامل اسهم بي سكاي بي.

وكانت المفوضية الاوروبية حددت موعد ٢٢ من كانون الاول الحالي لاصدار قرارها بشأن الصفقة التي اثارت جدلا في بريطانيا منذ الاعلان عنها قبل فترة.

ويرى بعض المراقبين في بريطانيا ان استحواذ مجموعة مردوخ على سكاي، الى جانب المنافذ الاعلامية الاخرى التي تملكها في بريطانيا، سيضر بحرية المنافسة في قطاع الاعلام البريطاني.

ومن شأن قرار المفوضية الاوروبية الاسبوع المقبل، اذا جاء بالايجاب كما تقول تلك المصادر، ان يعزز من فرص اتمام الصفقة برغم اي معارضة في بريطانيا.

كما سيسهل القرار حصول مجموعة مردوخ، التي تملك نصيبا في مصالح اعلامية في انحاء مختلفة من العالم، على موافقة سلطات حماية حرية المنافسة في بريطانيا.

وكانت مؤسسة "نيوز جروب" الإعلامية التي يمتلكها قطب قطاع الإعلام روبرت مردوخ اشترت ٩,٠٩ في المئة من مجموعة روتانا الإعلامية التي يسيطر عليها الوليد بن طلال، حسب ما أفادت به مصادر المؤسستين.

وستستثمر مؤسسة "نيوز جروب" مبلغ ٧٠ مليون دولار في أسهم جديدة أصدرتها شركة روتانا، وتمتلك خيار زيادة نسبة ملكيتها في المجموعة الى ١٨,١٨ في المئة في السنة والنصف القادمة.

وقال الوليد للصحفيين: إن الاتفاقية ستجلب خبرة تلفزيونية وأخرى في مجال إنتاج الأفلام الى روتانا إضافة إلى خبرات في المجال التقني والنيوميديا، وأضاف: ان هذا الاستثمار ليس ذا طابع تمويلي بالنسبة لروتانا التي لا تفتقر الى التمويل، ميردوخ والوليد بن طلال يحتفظان بتحالف ستراتيجي في المجال الاعلامي.

وأضاف الوليد: أن روتانا بحاجة الى مستشار مالي يساعد في نقل ملكيتها من القطاع الخاص الى قطاع المساهمين، ولكن لم يحدد وقتاً أو سوقاً معيناً لهذه الخطوة.

ويملك الوليد ٥,٧ في المئة من رأسمال شركة نيوزجورب، ليكون بذلك ثاني اكبر مساهم في هذه الشركة التي يرأس مجلس ادارتها روبرت ميردوخ.

وتمتلك روتانا عددا من القنوات التلفزيونية ومكتبة ثرية للأفلام العربية وكذلك محال لتوزيع الأفلام والموسيقى. وروتانا هي واحدة من عملاقين إعلاميين في المنطقة الى جانب مجموعة ام بي سي.

ولم يتردد الوليد بن طلال على مدى السنوات الماضية في اظهار تحالفه ودعمه لمواقف ميردوخ مقابل بعض حملة الاسهم الاخرين في نيوز جورب.

ففي العام ٢٠٠٥، أعلن الوليد عن دعمه لمردوخ عبر استبدال الأسهم التي ليس لها حق التصويت وكانت تملكها شركة المملكة القابضة في شركة نيوز جروب إلى أسهم لها حق التصويت ليصبح إجمالي الأسهم التي تملكها الشركة ٥,٧ في المئة.

وفي عام ٢٠٠٨، قام كل من الوليد ومردوخ برعاية إتفاقية لدخول قناة أفلام فوكس للعالم العربي من خلال شراكة بين شركتي روتانا ونيوز جورب.

إعادة هيكلتها، بجانب ٨,٨ مليار دولار من الديون وسندات مفضلة.

في غضون ذلك انضمت الحكومة الأمريكية رسمياً الخميس الماضي إلى عشرات الجهات المدعية على شركة النفط العملاقة(BP)على خلفية كارثة التسرب النفطي التي ألحقت أضراراً بيئية واقتصادية فادحة بمنطقة خليج المكسيك، طالبة الحصول على "تعويضات غير محدودة" من الشركة التي اضطرتها الأزمة لعرض الكثير من أصولها للبيع.

وقدم المدعي العام الأمريكي الدعوى بولاية نيو أولنز، متهماً BP، وبالشراكة مع متعهد الحفر لديها "ترانس أوشن" بـ"الفشل في اتخاذ الخطوات الوقائية الضرورية لمنع أو لاحتواء" انفجار بئر النفط البحري الذي سبب التلوث في ٢٠ نيسان الماضي.

وقد أدى تدفق النفط لثلاثة أشهر دون انقطاع من البئر إلى تسرب خمسة ملايين برميل من الخامات الثقيلة إلى مياه خليج المكسيك، ما سبب أضراراً فادحة على المستويات كافة ، قبل أن تنجح BP بوقف التسرب.

وتطلب الدعوى منح الحكومة الأمريكية تعويضات مدنية، بموجب قانون تنظيف مياه المحيطات، وتحميل المدعى عليهم "مسؤولية غير محدودة" وإلزامهم بدفع المبالغ التي تكبدتها الحكومة الأمريكية لتنظيف سواحلها والتعويض عن الصيادين الذين تضررت أعمالهم.

وينص قانون تنظيف مياه المحيطات الأمريكية على إلزام المسؤولين عن تسربات النفط بدفع ٤٣٠٠ دولار لقاء كل برميل.

يشار إلى أن منصة النفط "ديب ووتر هورايزن" كانت قد تعرضت للانفجار والغرق في خليج المكسيك في العشرين من نيسان الماضي، ما أدى إلى مقتل ١١ عاملاً وتسبب في أسوأ كارثة تسرب نفطي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدر أن مجموع كمية النفط المتسربة في خليج المكسيك بلغت ٤,٩ مليون برميل من النفط، أي ما يعادل ٢٠٦ غالونات، تسرب من البئر على عمق ٥٠٠٠ قدم تحت سطح البحر، وتمت تغطية البئر بنجاح في أيلول الماضي.

وقد وافقت BP في وقت سابق على تمويل صندوق تعويضات تصل موجوداته إلى ٢٠ مليار دولار، لتغطية كلفة التسرب وآثاره البيئية والسياحية، ولكن يبدو أن الدعوى الأمريكية ستكلفها أكثر من ذلك.

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

خبير اقتصادي: الدولة تسير بضبابية تامة في ظل عدم وجود برنامج اقتصادي واضح المعالم

بغداد/ أحمد عبد ربه

في وقت يعاني الاقتصاد الوطني من اختلالات وتشوهات كبيرة ابتعد عن ملامستها اصحاب القرار الاقتصادي ولم يشركوا الخبراء والاكاديميين والخبراء.

الخبير الاقتصادي الدكتور عبد علي المعموري يلامس هذه الاختلالات برؤية الاكاديمي الممزوجة بالتطبيق العملي عبر هذا الحوار الذي أجرته معه (المدى الاقتصادي):

×يرى الكثير من المتابعين في المشهد الاقتصادي العراقي انه بحاجة الى الإصلاحات الهيكلية الكبيرة بضوء ما تقدم، ما الملامح المفترضة للبرنامج الاقتصادي الحكومي؟

-يعد الاقتصاد العراقي مثل أي اقتصاد نام في العالم يعاني من بعض الاختلالات الهيكلية الضاربة في نظامه الكلي لذا يكون في غالب الامر العرض الكلي لا يساوي الطلب، لكن هنالك مشكلة النفط الموجود فقد اعتمد العراق عليه اعتماداً كاملاً فأصبح يسمى (بالاقتصاد الوحيد الجانب) لذا اصبح مصدر الدخل الرئيس للدولة. ولو أمعنا النظر بتاريخ الاقتصاد العراقي في العهد الملكي كان لمجلس الإعمار جهد تنموي على جميع القطاعات ومنها الصناعية والزراعية لذلك شهدت مصادر الدخل انذاك تحركاً ملموساً لكن في الفترة الاخيرة التي مر بها العراق من الحروب المتتالية و العقوبات جعل منه اقتصاداً مدمرا بمعنى الكلمة فضلاً عن ان الدولة الآن تسير في ضبابية تامة لإنها ومع شديد الاسف لا تمتلك برنامجاً واضح المعالم يرسم السياسة الاقتصادية في العراق فقد كان للشد والجذب والرأى المختلفة وعدم القراءة الوطنية تأثير كبير على الاقتصاد العراقي بالرغم من وجود الامكانات المادية والكفاءات العلمية كالخبراء الاقتصاديين والباحثين فهنالك فجوة بين صناع القرار الاقتصادي المتمثل بالأكاديميين والتكنوقراط وبين السلطة السياسية التي تعد المسؤولة عن تنفيذ القرار لذا يفترض على الدولة ان تتشاور مع المعنيين بهذا الاتجاه وتدعم المؤتمرات الاقتصادية وان يكون اتخاذ القرار نابعاً من نظرة اقتصادية واضحة المعالم، إلا أنه لم تعقد الحكومة مؤتمراً اقتصادياً برعايتها لذا ترى هذه الاختلالات ملازمة للاقتصاد العراقي في الوقت الراهن.

×أبرم صندوق النقد الدولي عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع العراق كخفض الديون مقابل اجراء بعض الإصلاحات، بتقديركم هل هذه الاتفاقيات من شأنها ان تنعكس ايجابياً على الاقتصاد العراقي؟

- من الناحية الاقتصادية بعيداً عن التوجه السياسي بالنسبة لديون العراق هنالك مشكلتان الاولى عدم الدقة في المديونية وذلك ان جزءاً كبيراً منها قد تبرعت دول الخليج الى النظام السابق لدعم ما يسمى بالجبهة الشرقية، الان وبعد التغيير يطالبون بتبرعاتهم ويحسبونها على العراق ديوناً على الحكومة ان لا تقبل ذلك على سبيل المثال (المملكة السعودية قد تبرعت الى الفرقة الثامنة في الجيش العراقي سيارات سوبر موديل 85) والعراق لم يستورد هذا النوع من السيارات لكن هذا لا يقضي بأن كل الديون المسجلة على العراق غير صحيحة.. في سنة 1990 كانت مديونية العراق المثبت في نادي باريس تقدر بـ23مليار دولار، اما المشكلة الثانية فهي تخص القرارات التي صدرت من الامم المتحدة لم يسمح بموجبها انذاك بتصدير كمية من النفط لسداد ديونه فالعراق لم يكن متخلفاً عن الدفع لكن القرارات هي التي حالت دون ذلك بالتالي ادى هذا الى زيادة الفائدة عليه، كل هذه العوامل وغيرها ساعدت على ان يخسر العراق من عام 1980 وحتى الان(تريليون ونصف) اما عن هذه الاتفاقيات الثنائية بين العراق وصندوق النقد الدولي فهي لا تصب في مصلحة العراق، كل العالم يعرف بأن تقاطعات واشنطن واتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي لا تصب في المصلحة، أي دولة تعاملت مع صندوق النقد لم توفق، فمصر مثلاً اتفقت معه زاد الفقر من 8 مليون الى 13مليون لذلك يجب ان تكون في العراق قراءة غير هذه واذا اتفقنا فعلينا ان نتفق بالطريقة التي تخدم العراق لا صندوق النقد الدولي لانه لديه مصالح ولديه اجندة.

×توالت تصريحات وزارة النفط بشأن توقعاتها برفع حجم الانتاج، بضوء ذلك هل ان العقود المبرمة ضمن جولتي التراخيص الاولى والثانية تحقق هذا التوقع، وما انعكاس ذلك على الصناعة النفطية أولاً وعلى الصناعة برمتها ثانياً؟

-ان وزارة النفط الان تسير في المسار غير الصحيح وذلك لان في العراق كانت شركة تنتج لكن مع جولات التراخيص سوف تنسحق، و العراق بلد نفطي يفترض ان نعمل على تنمية الشركات المحلية إضافة الى تنمية الصناعة النفطية، فالضرورة تتجه الى تنمية وتفعيل الشركات النفطية المحلية ففي معظم الدول المصدرة للنفط تقيم على هذا القطاع صناعات متعددة وتنتج منه سلع لكن العراق يصدر النفط الخام من المهم ان تنشط الصناعات البتروكمياويات حتى نعمل على سد حاجة البلد من

الزيوت وغيرها فهنالك 73 بئراً في العراق ليست كلها تنتج وذلك لانها لم تخضع للصيانة والتطوير والاستثمار فالاسباب تعود للتقانة، لذلك يجب على وزارة النفط ان تتفق مع الشركات في تقديم خدمات او تورد معدات وتعد مصانع للتكرير، فمنذ عام 2003 الى الان و العراق يستورد المشتقات النفطية من دون ايجاد الفرص البديلة، هذا من جانب ومن جانب اخر حصة العراق بالاوبك تقدر بـ(ثلاثة بويند واحد، ثلاثة ملايين ومئة واربعين الف برميل يومياً) عندما يصل العراق بالانتاج الى ستة ملايين برميل وايران ارتفع انتاجها الى ستة ملايين برميل اما السعودية تخطط الى 21 مليون برميل هذا الفيض بالانتاج النفطي الا يؤثر على الأسعار وبالتالي سوف يخسر العراق فالنفط مورد ناضب.

قبل ايام قلائل كانت مؤسسة امريكا تتابع موضوعات النفط عدت العراق من الدول المرشحة للأفقار بعد اربعين سنة وذلك لأن بدائل النفط سوف تكون قوية، في العهد الملكي كان مجلس الاعمار يقضي بأن 80 %من عوائد النفط تذهب ميزانية استثمارية و20 % تذهب لتعزيز ميزانية الدولة في عام 1958 اصبحت الميزانية 50 % بعد 1968صارت موارد النفط كلها الى ميزانية الدولة فالتدهور بدأ من ذلك الوقت فعلى الحكومة ان تبني بنى حقيقة شأنها ان ترفع من زيادة العرض السلعي.

×كيف تنظرون إلى السياسة التجارية؟

-لا يوجد للعراق سلع يتاجر بها في الخارج على الرغم من ذلك فأن وزارة التجارة سعت للانتماء الى منظمة التجارة العالمية هل العراق يصدر شيئاً سوى النفط فهو خارج اشتراطات وقيود واتفاقيات المنظمة اذاً لماذا هذا الانتماء، الصين في سنة 90 19لاتقبل ان تنتمي الى منظمة التجارة العالمية لانها لم تستكمل استعداداتها اما في 2000 سعت الصين وبقوة الى ان تدخل المنظمة لانها استكملت شروط الدخول الان هي تقضي على صناعات كاملة في اوروبا وامريكا لانهم لم يستطيعوا مجابهة الصين في السلع فالأجر الذي يرضى به العامل بالصين لا يرضى به عمال امريكا واوروبا، لذلك يجب علينا ان نهيئ بعض الصناعات وبعد ذلك نستطيع ان ندخل منظمة التجارة العالمية.

×تلازمت في المشهد العراقي ظواهر عدة في مقدمتها البطالة، ما السبيل الأمثل للحد من هذه الظاهرة ولاسيما المقنعة؟

-ان الحد من ظاهرة البطالة هو امر راجع الى الدولة لذلك يجب ان تعمل على انشاء هيئة تختص بالفقر والبطالة ترتبط بمجلس الوزراء وان يكونوا اكاديميين ومتخصصين وتكنوقراط فتقدم المشروعات للحكومة، لان سياسات الفقر التي اتفقت وزارة التخطيط عليها مع المنظمات الدولية تلخص بعام 2020 سوف يتخفف نسبة 12 % من الفقر وهذه نسبة بائسة بالنسبة للعراق فمستوى فقر يصل الى35 %مابين فقر نسبي يصل الى 25 % الى المتقع الذي يصل الى 10 %لذلك يجب ان تكون في العراق سياسات تعمل من اجل تخفيف نسبة الفقر والبطالة وان تكون نظرة واقعية الى الطبقات التي تحت خط الفقر، بالأقتصاد نعمل على القطاعات التي تستوعب اعداداً كبيرة من العاملين لذلك يجب ان تنمى هذه القطاعات ومنها قطاع الزراعة وقطاع البناء فهم يستوعبان ايادي عاملة كثيرة فتقليل هامش البطالة ينبغي ان نفعل مثل هكذا قطاعات وذلك لأن 39 %من سكان العراق يعيشون على الزراعة اما في الوقت الحاضر فالفلاح ينتقل الى المدينة ويقوم بعمل مدن اضافية وهذا ما نسميه في علم الاجتماع والاقتصاد (بتريف المدن)

اما عن البطالة المقنعة فالدولة العراقية غارقة بها فهنالك(ثلاثة ملايين وربع المليون)موظف معظمهم لا ينتجون شيئاً وذلك لعدم وجود هيكل تنظيمي للدولة بالاضافة الى انعدام توصيف الوظائف لملاكات الدولة الحقيقية فهذا يستوجب على الدولة ان تبتدع طرقاً جديدة للحد من هذه الظاهرة مثلا صحراء كربلاء وصحراء الزبير كان العراق يعتمد عليهما ايام الحصار بالخضراوات، لماذا الان لا تعمل كالسابق الا يمكن ان ننشأ شركات تدخل بها الدولة بنسبة 50 % وتستوعب الشباب الخريجين فمعظم البطالة تقع على الطبقة المثقفة من الشباب كل هذه الخطط سوف تقضي على هذه الظاهرة بشكل نهائي.

×كيف تقيمون عجلة الاستثمار بالعراق؟

-يعد قانون الاستثمار من القوانين الجيدة لكن الاشكالية ليس في القانون، بل ان وزارات الدولة وتنظيماتها تتعرض مع قانون الاستثمار فهو ينص على انه (لا يعمل باي اجراءات او قوانين تتعارض مع قانون الاستثمار) لكن المؤسسات الحكومية في العراق لا تطبق هذا فالاجراءات الروتينية كادت تكون عائقاً، دولة الامارات تفتح الشركة بنصف ساعة كل العمل لديهم الكتروني لكن هيئات الاستثمار في العراق فشلت فشلاً ذريعاً وذلك لان تقاطع القوانين وبيروقراطية الدوائر والفساد الأداري والمالي اعاقت الاستثمار بالعراق لذلك يفترض الدولة عندما تريد القيام بعملية استثمارية يجب ان تحدد المنطقة وتقضي على جميع الاجراءات بعد ذلك تعلنها الى الاستثمار فالاستثمار لا يحب التعقيدات اضف الى ذلك هنالك فساد مالي كبير يقع على عمليات الاستثمار فالمنشاة العائدة للحكومة التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة ليست بالمستوى المطلوب لان هنالك اشكالية كبيرة بالتنفيذ فالمواد التي تستعمل غير مفحوصة وغير قياسية وتستخدم خارج المواصفات المتفقة عليها، لذلك اقترح على الحكومة ان تنشئ دائرة متابعة الاعمار لتقيم التنفيذ على الارض هل هو بالمستوى المطلوب ومن المهم ان تتعامل مع المستثمر بعمر انتاجي.

×يزخر العراق بمواقع أثرية وسياحية كثيرة ما يجعله قبلة السائحين بالرغم من عدم وجود سياحة تخطيطية اقتصادية، كيف تتجه الحكومة لتنشيط الاستثمارات السياحية ولاسيما الدينية منها؟

-السياحة تنقسم الى ثلاثة اقسام السياحة الدينية و الاثرية والترفيهية كل هذه القطاعات الثلاثة موجودة في العراق و من الممكن ان تقدم شيئاً له، فالدول الان تتبارى على ايصال عدد السائحين الى 100 مليون سائح في السنة اسبانيا يدخلها سبعون مليوناً اما عن مصر فعوائد السياحة فيها فاقت واردات قناة السويس اما عن العراق فالسياحة به بشكل عام متخلفة فسياحة الاثار تنعدم بها الادارة المسؤولة فمجالس المحافظات والسياحة والاثار ووزارة الثقافة كل على حدة والعملية ضائعة لا تدري من المسؤول فالحكومات المحلية لا تعرف ما هي حدودها وواجباتها فيجب ان يكون هنالك تنظيم في العمل بين هيئات السياحة وبين مجالس المحافظات،ففي بابل وحدها اكثر من عشرة آلاف موقع

في معظم الدول المصدر للنفط يكون هو القطاع الاكثر مساهمة في الناتج القومي مثلا الامارات بدأت بنشاط نفطي 100 % اما في الوقت الحالي فهي تعتمد على النفط بنسبة27 % لان الاقتصاد يتكون من مجموعة قطاعات فعندما يكون قطاع النفط اكثر مساهمة علينا ان ننشط القطاعات الاخرى وعندما ترتفع مساهمة أي قطاع بنسبة 3%فان النفط قد تراجع الاعتماد عليه بنسبة 3 % وهكذا عندما تنهض القطاعات وتنتعش فيجب ان تكون لدينا ستراتيجية لخفض الاعتمادية على النفط الى مستوى معين فهل يوجد في العراق خطة الى 2020كم نخفض الاعتماد على النفط فبقاء العراق معتمد على النفط معناه هو رهن للصدمات الخارجية فاذا انهارت اسعار النفط الى 40 دولاراً

اثري قسم منه مكتشف والقسم الاخر لم يكتشف الى حد الان لكن هل المكتشف مسيج؟ فمدينة بابل الاثرية نفسها غير مسيجة ولم يتم تحديد معالمها كمدينة ولم تزل عنها حجم التجاوزات فالنظام السابق شوهها لذلك لم ترض على ذلك اليونسكو فخرجت من التراث الانساني اما عن اثار العراق الموجودة بالخارج فلم تتفق الحكومة حتى الان مع الدول التي تحتويها لاسترجاعها الى العراق، اضافة الى ذلك هنالك مستشارون وخبراء عراقيون يعملون في مجال الآثار ولديهم خبرة كبيرة لكنها خارج العراق من الضروري الاستعانة بهم، اما عن السياحة الترفيهية هنالك بحيرات مهملة كبحيرة ساوة في السماوة والتي لها بعد جيلوجي بالاضافة الى بحر النجف وبحيرة الرزازة وسدة الهندية كل هذه المواقع الترفيهة الان تعاني من الاهمال اما عن القطاع الخاص فهو غير قادر على استثمارها لان هذا الجهد يستوجب تدخل الدولة به فلا احد يستطيع ان ينهض بمثل هكذا جهود اما عن السياحة الدينية فهي لم تستثمر استثماراً صحيحاً وما يحصل الان من نشاطات عمرانية في النجف وكربلاء هو جهد القطاع الخاص ولم تتدخل الدولة بتنشيط الاستثمارات الا بالشكل النسبي فيجب على الحكومة ان تفعل الرقابة وان تكون ستراتيجية واضحة لكل القطاعات السياحية الموجودة بالعراق و يجب ان تعمل على انشاء هيئات ترتبط برئيس الوزراء من اكاديميين ومتخصصين في مجال السياحة وان تعمل على فتح اختصاصات واقسام في جامعات المحافظات التي تحتضن السياحة لان الكفاءة والخبرة لا تأتي الا من الاختصاص.

×يسعى العراق إلى تنويع مصادر دخله والانصراف عن حالة الاعتماد المفرط على النفط، كيف يمكن أن نجعل الاقتصاد الوطني يتوسع في مصادر الدخل؟

-في معظم الدول المصدر للنفط يكون هو القطاع الاكثر مساهمة في الناتج القومي مثلاً الامارات بدأت بنشاط نفطي 100 % اما في الوقت الحالي فهي تعتمد على النفط بنسبة27 % لان الاقتصاد يتكون من مجموعة قطاعات فعندما يكون قطاع النفط اكثر مساهمة علينا ان ننشط القطاعات الاخرى وعندما ترتفع مساهمة أي قطاع بنسبة 3%فان النفط قد تراجع الاعتماد عليه بنسبة 3 % وهكذا عندما تنهض القطاعات وتنتعش فيجب ان تكون لدينا ستراتيجية لخفض الاعتمادية على النفط الى مستوى معين فهل يوجد في العراق خطة الى 2020كم نخفض الاعتماد على النفط فبقاء العراق معتمد على النفط معناه هو رهن للصدمات الخارجية فاذا انهارت اسعار النفط الى 40 دولاراً معناه ميزانيتنا تنخفض الى النصف لان مجمل الاقتصاد قائم على متغير النفط بالأضافة الى انه سلعة سياسية وليس اقتصادية، امريكا واوروبا تمتلك كميات من الخزين الستراتيجي اذا عرضت جزءاً منه في السوق النفطية فسوف تقضي على اسعار النفط، هذا بالنسبة للنفط اما عن الضرائب في العراق فهي لا تجبى من الشرائح المستفيدة لكن تؤخذ من الموظفين لسهولة جبايتها منهم، فيجب على الحكومة ان تاخذ الضرائب من السلع التي تدخل من الخارج ومنها تجارة السياراة للعراق، فيجب ان تكون للدولة سياسة تجارية من خلالها سوف يحصل العراق على ضرائب ممتازة لكن يجب ان نستهدف الطبقات التي دخولها عالية اما عن السياحة فيجب ان تجبى ضرائب ممن يدخلون العراق وان نجبي ضرائب خاصة على الفنادق التي تأوي السائحين.

×انتشر في العراق وبعد عام 2003 عدد من المراكز البحثية ومراكز استطلاع الرأي، كيف تقيمون هذه المراكز وما مدى انعكاس ذلك على تنشيط وتفعيل البرامج الاقتصادية ولاسيما أصحاب القرار؟

-يجب ان نفرق بين مراكز البحوث وبين منظمات المجتمع المدني التي سعت امريكا واوروبا لانشائه بالعراق فهي خلقت خلقاً وليست هي نتاج تفاعل المجتمع فهم يقولون دفعنا 750يورولهذه المنظمات فهي لا تمتلك اهدافاً حقيقية لكن مراكز البحوث تعتبر مهمة جداً بالنسبة للواقع العراقي فعلى سبيل المثال مركز حمورابي أنشئ بتمويل خاص ويعد الان مجلة للأبحاث التي تهتم بالشأن العراقي والتقرير الستراتيجي واصبح العراق ثاني دولة بعد مصر تصدر هذا التقرير، فمراكز البحوث يفترض ان تعامل معملة استثائية تختلف عن منظمات المجتمع المدني فامريكا بها ألف مركز و بلدان اخرى أيضا لانه منها يصنع القرار وتقدم النظرية الاقتصادية الصحيحة والمغروض من الحكومة ان تهتم بهذه المراكز.

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

بين التفاؤل الحذر وتعويضات الكويت
ما انعكاسات القرارات الأممية على الاقتصاد الوطني؟

اصدر مجلس الامن عدداً من القرارات مؤخراً بشأن رفع القيود الاقتصادية والسياسية التي كانت سارية المفعول منذ تسعينيات القرن الماضي في خطوة تعد متأخرة برأي الكثير من المراقبين.

(المدى الاقتصادي) استقصت مديات انعكاس هذه القرارات على حركية الاقتصاد العراقي عبر هذا التحقيق:

تحقيق/ ليث محمد رضا

أجواء الاجتماع

البداية كانت بدعوة نائب الرئيس الأمريكي جو بادين الذي يتولى رئاسة مجلس الامن حاليا في بيان قرأه نيابة عن أعضاء الهيئة الأممية التي تضم ١٥ عضوا حيث تناول مسؤولية العراق في الوفاء بالتزاماته المتبقية سريعا بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي اتخذت تحت الفصل السابع والمتعلقة بالوضع بين العراق والكويت.

ورحب مجلس الأمن أيضا بالتقدم الذي أحرزته حكومتا البلدين من أجل حل القضايا العالقة وشجع على مزيد من التعاون بينهما.

كما رحب مجلس الامن بالتطورات الايجابية في العراق واعترف بأن الوضع القائم الآن في العراق يختلف كثيرا عن الوضع الذي كان قائما وقت اعتماد القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠،وبارك المجلس التقدم المهم الذي أحرزه العراق في استعادة المكانة الدولية التي كان يشغلها قبل الاعتماد"لذلك القرار. واعتمد المجلس أيضا ثلاثة مشاريع قرارات من شأنها ان تتيح الغاء قرارات اعتمدت بموجب

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باللجوء الى فرض عقوبات أو استخدام القوة.

القرارات الثلاثة

وافق المجلس بموجب القرار الأول على تمديد عمل (صندوق تنمية العراق) حتى ٣٠ حزيران ٢٠١١ بدلا من وقفه في وقت لاحق من هذا الشهر كما كان مقررا في بداية الأمر بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل الصندوق.

كما قرر مجلس الأمن أنه بالرغم من أن عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي بالعراق لن تودع في صندوق تنمية العراق بعد حزيران ٢٠١١ الا أنه سيستمر توجيه ٥ في المئة منها الى صندوق التعويضات لضحايا غزو الكويت.

ووافق المجلس بموجب القرار الثاني على انهاء القيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ وانتاج الطاقة النووية المدنية التي فرضت على العراق بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

ومن أجل تهدئة مخاوف الصين وحملها على التصويت لصالح القرار حث مجلس الأمن العراق على التصديق على البروتوكول الاضافي لاتفاق الضمانات الشاملة"في أقرب وقت ممكن". وقرر المجلس استعراض التقدم الذي يحرزه العراق مرة واحدة في العام نحو الالتزام بذلك والوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفوض المجلس أيضا السكرتير العام بانشاء حساب خاص لضمان الاحتفاظ بمبلغ ٢٠ مليون دولار من عائدات النفط حتى كانون الأول ٢٠١٦ لتغطية نفقات الأمم المتحدة ذات الصلة بانهاء الأنشطة المتبقية للبرنامج بما في ذلك تمويل أنشطة مكتب منسق الأمم المتحدة السامي لشؤون المفقودين الكويتيين وقضايا الممتلكات الكويتية.

كذلك طلب مجلس الأمن من السكرتير العام ضمان الاحتفاظ بنحو ١٣١ مليون دولار من أجل تمويل عمل الأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين لمدة ست سنوات في ما يتعلق بجميع الأنشطة ذات الصلة بالبرنامج منذ انشائه..

رفع القيود

مستشار البنك المركزي د.مظهر محمد صالح قال:ان العراق لاول مرة يغادر مرحلة الجهاز الاقتصادي رسمياً لكونه كان مقيداً بالفقرات ٤٠-٤١-٤٢ من الفصل السابع وهذه الفقرات تجعل العراق بلداً مهدداً للامن والسلم الدوليين فالحرب قد انتهت قانونياً والان العراق عاد الى الحاضنة القانونية الدولية التي فرضت عليه من قبل مجلس الامن الدولي بسبب غزو الكويت والقرار ١٩٥٧ الذي صدر يوم ٢٠١٠/١٢/١٥ قد رفع العراق من قيود الفقرات الثلاث وغيرها.

وبالنسبة لقضية الكويت وتحديداً ترسيم الحدود والمفقودين والتعويضات قال صالح انها برغم كونها ضمن الفصل السابع ستأخذ مسار العلاقات الثنائية بشكل تدريجي بغية تسويتها وتوجد رغبة مشتركة بهذا الاتجاه.

واضاف صالح:ان حظر السلاح على العراق في الفترة الماضية كان قد شمل تكنولوجيا واسعة النطاق بحجة انها ذات استخدام مزدوج.

وتابع صالح:القانون الدولي وفي ظل تسوية المنازعات عن طريق التحكم فأن عقود الشركات مع نواح ضمن الحصار او مؤثراته التكنولوجيا وًالفنية والقانونية فأن التحكم الدولي لا يتعد بمثل هكذا عقود مما ادى الى امتناع الشركات عن التعامل مع العراق فالشركات التي كانت تأتي قبل يوم ٢٠١٠/١٢/١٥ كانت شركات مجازة ومعظمها ثانوية او ما يسمح لها بالعمل في مجالات ضيقة.

الان للعراق حرية التصرف بأمواله من دون وصاية او اشراف دولي ونقصد في هذا الجانب صندوق تنمية العراق الذي يقع تحت اشراف المنظمة الدولية للتصرف بأمواله وعوائده.

واكد صالح ان القيد الخارجي المفروض على الاستثمار الاجنبي في العراق قد انتهى حقاً وبمقدوره الدخول في جميع المجالات ومستويات التكنولوجيا العالمية من دون قيود تذكر وهذه القضية لم تكن ملموسة لدى البعض لكن نحن نلمسها لدى العمل.

وقال صالح: بسبب الغاء برنامج النفط مقابل الغذاء سيوفر اموالاً للعراق هي مجمدة ضمن البرنامج ٦٥٠ مليون دولار ستكون متاحة للحكومة للموازنة وهذا مبلغ غير مضمون يعزز فرص تقليل العجز.

واضاف صالح:العراق سيتعامل بمرونة عالية في المجتمع المالي والاقتصادي الدولي من دون اضافة الى مجيء الشركات الحماية الدولية ستكون لغاية الان تم دفع ٣٠ مليار وتبقى ٢٢ مليار ٥٪ من كل برميل نفط من كل برميل نفط واعتقد ان هذا سيفتح آفاقاً مستقبلية.

تدابير حكومية

رئيس هيئة مستشاري رئيس الوزراء ثامر الغضبان قال:ان العراق لم يخرج من الفصل السابع وانما تم اتخاذ ثلاثة قرارات صدرت من مجلس الامن احدهما ايقاف قانون العمل بآلية النفط مقابل الغذاء والدواء والآخر ازالت القيود الخاصة بالاسلحة والثالث يتطلب من العراق التوقيع على عدم استخدام اسلحة الدمار الشامل.

واضاف الغضبان:هذه خطوة في طريق خروج العراق من الفصل السابع ونأمل ان نستوفي جميع المتطلبات من الكويت والتعويضات وليس من الصحيح التقليل من اثارها كما ذهب البعض واعتبرها غير مجدية وليس من الصحيح ايضا اعتبارها نهائية وكأننا خرجنا من الفصل السابع، بل يكون الموقف متوازناً والصورة الحقيقية ان العراق ماض في السلم وحسن الجوار وعدم استخدام الاسلحة الكيميائية،وتلبية مجلس الامن لمطالب العراق ايجابي.

وفي ما يخص العائدات النفطية قال الغضبان:كان القرار بتمديد صندوق تنمية العراق لستة اشهر والبعض يدعي التضرر ويحاول الحصول على قرار من دون حق فالحكومة ستتخذ اجراءات اخرى لحماية الواردات النفطية.

وذكر الغضبان بأمكان اي جهة ان تطالب العراق او ان تفاتح العراق وتسوي الموضوع معه وليس امام الحكومة عمل مهم لاتخاذ جميع الاجراءات وبالفعل اتخذت اجراءات مع الولايات المتحدة بأيقاف اي اثر قضائي على الاموال العراقية ونحن نعمل على تسوية المطالبات بالاتفاق وفي ما يخص تركيا ايضاً يوجد اتفاق بين البلدين والخزانات العراقية لا يفترض النظر في اي دعاوى.

وقال الغضبان:النفط العراقي الان يباع في الموانئ العراقية على ظهر الباخرة وفي ميناء جيهان والاموال تذهب لصندوق تنمية العراق، وللحكومة ترتيبات تؤمن سلامة هذه الموارد ضمن قانون الموازنة العامة للدول ولدينا ترتيبات لحماية الاموال العراقية لدى مكاتب قانونية وقضائية.

مديات الاستعداد

عضو مجلس النواب السابق والخبيرة الاقتصادية عامرة البلداوي قالت: خطوة جيدة بالنسبة للعراق برغم المخاوف من مدى تعامل العراق مع الطالبين وفي السابق كانت ضمانات الفصل السابع تمنع كثيراً من المطالبين فهل العراق برنامج معين لاننا نخسر بعض الاموال للمطالبات الخارجية؟

وأضافت البلداوي:النفط مقابل الغذاء الذي توقف يعني امكانية مالية اعلى للعراق مما يعني انه مسؤول اكثر من ادارة الاموال الزائدة فالسؤال هل نحن على استعداد وبرامجنا ترتقي لهذا المستوى ام سيأكلها الفساد وسوء الادارة برغم الفرحة لاعتبارات السيادة؟

ولفتت البلداوي: انه كان الاهتمام برفع قيود الفصل السابع عن العراق اكثر من الاهتمام بالاليات والمهام التي ستنتج عن ذلك فالمفروض ان تكون جدولة واولويات بالاضافة الى اننا نحتاج الى درجة عالمية من الرقي في الدبلوماسية لكي ننجح في هكذا خطوة.

وقالت البلداوي العائدات النفطية ايضاً ستزداد لكن المشكلة هي ليست مشكلة اموال ولكن ادارة هذه الموارد سيكون تأثير ايجابي على الموازنة نفسها تحتاج الى اعادة تبويبها.

مشاكل الإدارة

الخبير الاقتصادي د. عباس ابو التمن قال:لا اتوقع ان تكون انعكاسات سريعة ومبكرة لمثل هكذا قرار على العكس من قبول العراق للنفط مقابل الغذاء في وقتها فعلينا ان لا نتوقع الكثير من الانعكاسات على الاقتصاد العراقي برغم ان هذا القرار على المدى البعيد سيسهم في انعاش واعطاء حرية الاقتصاد العراقي والمشكلة المزمنة فيه هي عدم اضافة قيمة للنهوض بمجمل الاقتصاد فعندما نخرج من الفصل السابع ونصبح احراراً هذه القضية اعتيادية ولكن مثلاً في حسابات الثمانينيات كان يفترض سنوياً بمعدل خمسة مليارات دولار يجب ان يضاف الى تكوين رأس المال الاستشاري اذا ما حسبناها الى اليوم يعني ان الاقتصاد العراقي يعاني اساساً من مشكلة مزمنة كان يفترض أن تعالج منذ ٣٠ سنة.

وتابع ابو التمن: الاشكالية في جزء منها مايسمى تكوين رأس المال الاستثماري المتراكم والاكثر منها هو عدم وجود خطة واضحة في ادارة الاقتصاد العراق لا ينقصه المال ولكن المشكلة في الادارة والفساد المالي والاداري فعندما نتحدث عن الاصلاح الاقتصادي نحتاج الى اصلاح اداري فما لم يكن برنامج اقتصادي واضح فأن قرار اخراج العراق لا يعني شيء.

وقال ابو التمن: اساسا مفهوم الديمقراطية وتداول السلطة يعني البرامج الاقتصادية وليس فقط المسميات في المناصب فالمواطن يتطلع لان يعيش بأمان ورفاهية وخدمات تنعكس على حالته الاجتماعية والصحية وهكذا الكثير من الخدمات يفترض ان تؤدى خلال سنوات.

وبشأن الموازنة العامة للدولة قال ابو التمن: ان العراق لديه امكانات سنوية اكثر من ٦٠ الى ٧٠ ملياراً فمن الطبيعي عند التحرر القيود ستزداد الموازنة وبالتالي يتقدم الوضع الاقتصادي وتأثيرها على الموازنة ستزيد من الفرص امام متخذ القرار الاقتصادي للاسفادة من هذه الموارد والسياسة النفطية الجديدة ممكن أن يكون لها تأثير اكثر على المدى البعيد بالنسبة للمستثمر الاقتصادي وهذا موضوع مهمل (رأس المال التراكمي) الذي هو اقل مما يجب ان يكون عليه بعشرات المليارات.

استكمال السيادة

نائب محافظ البنك المركزي د.احمد ابريهي أوضح:القرارات التي اتخذها مجلس الامن في ٢٠١٠/١٢/١٥ تناولت القرار المتعلق بأسلحة الدمار الشامل وقد قيمت اجهزة الامم المتحدة من قبل ان العراق اصبح خالياً من اسلحة الدمار الشامل تماما وليس لديه برامج ولا قدرات ولا نوايا سياسية لتطوير تلك الانواع من الاسلحة او امتلاكها وقد وقع على بروتكولات اضافية لتأكيد هذا الاتجاه ولذلك اتخذ مجلس الامن القرار المتعلق بالاسلحة اصبح غير ذي موضوع ورفع القيود عن العراق لاستيراد مواد نووية لاغراض سلمية وفي رأيي ان هذا القرار كان ينبغي ان يتخذ عام ٢٠٠٦ وان مجلس الامن تأخر.

عامرة البلداوي: خطوة جيدة بالنسبة للعراق برغم المخاوف من مدى تعامل العراق مع الطالبين وفي السابق كانت ضمانات الفصل السابع تمنع كثيراً من المطالبين فهل العراق برنامج معين لاننا نخسر بعض الاموال للمطالبات الخارجية؟

وأضافت البلداوي:النفط مقابل الغذاء الذي توقف يعني امكانية مالية اعلى للعراق مما يعني انه مسؤول اكثر من ادارة الاموال الزائدة فالسؤال هل نحن على استعداد وبرامجنا ترتقي لهذا المستوى ام سيأكلها الفساد وسوء الادارة برغم الفرحة لاعتبارات السيادة؟

ولفتت البلداوي: انه كان الاهتمام برفع قيود الفصل السابع عن العراق اكثر من الاهتمام بالاليات والمهام التي ستنتج عن ذلك فالمفروض ان تكون جدولة واولويات بالاضافة الى اننا نحتاج الى درجة عالمية من الرقي في الدبلوماسية لكي ننجح في هكذا خطوة.

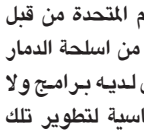

وأوضح ابريهي: ان القرار الثاني الذي اتخذه مجلس الامن هو اغلاق ملفات برنامج النفط مقابل الغذاء ولقد جرت تصفية لجميع العقود على هذا البرنامج وكانت اشكالات سوء ادارة ارتبطت بتنفيذ هذا البرنامج مع الاسف الشديد وحسناً فعل مجلس الامن في اغلاق هذا البرنامج ولكن الاغلاق جاء متأخراً وذلك لان استحداث الصندوق العراقي للتنمية عام ٢٠٠٣ في القرار ١٤٨٣ يلغي الحاجة الى استمرار برنامج النفط مقابل الغذاء ولقد جرى تمديد العمل بالبرنامج بسبب الضغوط من دوائر الامم المتحدة ومن دوائر عراقية ايضاً وانفقت مبالغ كبيرة من هذا البرنامج تقدر بـ سبعة مليارات ونصف مليار دولار بعد عام ٢٠٠٣ ولهذا نقول كان المفروض اغلاق برنامج النفط مقابل الغذاء عام ٢٠٠٥ وقد بينت هذا في مقالة سابقة نشرتها المدى الاقتصادي بعنوان انهاء ملفات التدويل.

وقال ابريهي:اما القرار الثالث الذي اتخذه مجلس الامن فهو تمديد العمل في ترتيبات الحماية للصندوق العراقي للتنمية لستة اشهر اخرى وقد تضمنت ديباجة اصدار هذه القرارات والكلمات التي القيت في الاجتماع اشارات لتشجيع عودة العراق الى العضوية الطبيعية للمجتمع الدولي.

واضاف ابريهي: وهذه الخطوات التي اتخذت تمثل البداية لاستكمال سيادة العراق واستقلاله ولكن من المطلوب العمل حثيثاً لحسم المسائل المختلف عليها مع الكويت من اجل الانهاء السريع لبقية قرارات التدويل.

وبخصوص انعكاس الموضوع على العائدات النفطية قال ابريهي لا توجد من انعكاسات الان ولكن اذا ما تم اخراج العراق من الفصل السابع وتصفية المشكلات المتعلقة بالمديونية والتهديد الذي يمكن ان تتعرض له احوال العراق في الخارج فهذا السوق يساعد العراق على الانطلاق في رحاب اوسع واقامة علاقات مالية دولية سليمة بما يمكنه من الانتفاع الافضل من وارد النفط.

وبخصوص الانعكاس على الموازنة العامة للدولة قال ابريهي: ليس من انعكاس لان انتاج النفط لن يتأثر ولا التعويضات ولا الصندوق اما برنامج النفط مقابل الغذاء فلم تبق فيه اموال.

الخاص الكامل!

الخبير الاقتصادي د. عبد علي المعموري قال:ان المرحلة الاولى القضية ستنعكس ايجاباً على الاقتصاد العراقي لكن لا يكمن التخلص كاملاً من مسألة التعويضات ما لم تسوَ قضية ا لكويت وموقف الحكومة العراقية المقبلة والدبلوماسية العراقية ينبغي ان تكون لها رؤية واحدة موحدة لقرار وطني للتخلص من هذه الاشكالية الكبيرة وبالجانب الدبلوماسي يمكن الاستفادة من العلاقات تبقى الحالة معوقة ولمدة ستة اشهر والان محمي بقرار دولي.

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة -الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

حذف الأصفار.. ومعطيات الواقع

توطئة:

بالنظر للمطالبات الكثيرة التي وردت الينا من النخب الاقتصادية والسياسية وعدد من الوسائط الاعلامية والثقافية الاخرى، نعيد نشر المقالتين اللتين خصنا بهما الدكتور احمد ابريهي نائب محافظ البنك المركزي العراقي، التي أجاب فيهما على كثير من الاسئلة التي تخص جدلية حذف الاصفار التي أعلن البنك المركزي عن قرب تطبيقها:

(المحرر الاقتصادي)

د. احمد ابريهي علي

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

أولاً: الواقع الاقتصادي وحذف الاصفار

اعلنت وسائل الاعلام يوم ٢٠١٠/١٢/٥ ان مجلس النواب ناقش امكانية حذف الاصفار من العملة العراقية، ويبدو انها مناسبة لاعادة التذكير ببعض الاساسيات عسى ان ينفع ذلك في تفادي المبالغات والانطباعات الخاطئة.

والعنصر الاكثر ايجابية في هذا الصدد ان عموم المجتمع وخاصة اصحاب الاعمال والاموال تعاملوا مع المسألة بهدوء وكأنها لا تعنيهم، عملياً"، وهو الموقف الصائب، لان حذف الاصفار، بذاته، لايحقق مكاسب ولا يرتب خسائر، ولا يعني سوى تغيير وحدة القياس وليس الشيء نفسه.

ان ٢٠٠٠ متر ليست اكثر ولا اقل من ٢ كم، هي المسافة ذاتها لكن وحدة القياس في القراءة الثانية هي اكبر. وان ١٠٠٠ كغم ليست اكثر من ١ طن ولا اقل من ١٠٠٠٠٠٠ غرام، بل اختلفت وحدة قياس الوزن. وكذلك بعد حذف الاصفار لا تصبح كتلة السيولة اقل ولا أكبر والذي يتغير هو العدد المعبر عنها. والعملة ايضا"يستند نظامها الى وحدة قياس هي وحدة اساسها التي تتخذ اسما لها مثل الدينار والدولار والين... وهكذا.

وان قوة العملة لا تعتمد على الحجم النسبي لوحدتها الاساسية، لان القوة حقيقة مستقلة عن وحدة قياسها، بصفة عامة، وكذلك في العملة. ولنضرب على ذلك امثلة من اسعار صرف عملات مختارة بقصد الايضاح، وسعر الصرف، في التالي، يعبر عنه بوحدات من العملة الوطنية في مقابل دولار واحد.

ومن البيان آنفا"نجد ان الدولار يساوي ٥,٧٩ جنيه مصري بينما يساوي ٨٩٩٢,٥ ريال اندونيسي، وهذا لا يعني ان العملة المصرية اقوى من العملة الاندونيسية لان الريال الاندونيسي يساوي جزءاً صغيراً من السنت (واحد من تسعين) في حين يساوي الجنيه المصري ١٧ سنتاً. وكذلك الريال السعودي قرابة ٢٧ سنتاً، في حين ان الدينار الكويتي ٣٥٧ سنتاً، ولا يفهم منه ان العملة السعودية اضعف من العملة الكويتية. وكذلك يقال عند مقارنة عملة كوريا الجنوبية التي وحدتها الاساسية صغيرة القيمة ايضا"مع العملة اليابانية.

فالربط بين قوة العملة وقيمة وحدتها الاساسية هو انطباع خاطئ سرعان ما يصحح بالانتباه والملاحظة. ومن المفروض ان عقلاء الناس لا يحاولون ولا يتوقعون تحقيق مكاسب، ايا كان نوعها، استناداً"الى هذا الوهم ان وجد.

وقد تردد كثيرا"ان حذف الاصفار يقلل من كمية الورق وهذا الفهم يعتمد على خطأ حسابي واضح. ونبين ذلك بسؤال بسيط كم هو اقل عدد من الاوراق تحتاج لدفع مبلغ مليون دينار؟ الجواب: عندما تختار اكبر فئة من العملة وهي ٢٥ ألف فان ٤٠ ورقة منها تؤدي الغرض. ولو فرضنا ان الاصفار حذفت فسوف يصبح المليون ألفا"بالوحدات الجديدة ولان فئة العملة آنفة الذكر تحذف اصفارها، ايضا، تصبح ٢٥ فقط، وعند قسمة ١٠٠٠ على ٢٥ يظهر ان العدد المطلوب من الاوراق هو ٤٠ كما كان الوضع قبل حذف الاصفار لا اكثر ولا اقل.

ان حذف الاصفار بذاته لا يقلل كمية الورق، بل تعتمد كمية الورق على فئات العملة فلو استحدثت الان فئة اكبر بمبلغ ٥٠ ألف دينار تحتاج ٢٠ ورقة لدفع مبلغ مليون دينار واذا استحدثت فئة ١٠٠ ألف دينار تكفي ١٠ أوراق لتسديد المبلغ. ونفس الشيء يقال عند حذف الاصفار اذا ما اضيفت فئات جديدة ٥٠ و ١٠٠ من العملة الجديدة.

ان تبديل العملة بين تشرين الاول ٢٠٠٣ وكانون الثاني ٢٠٠٤ يختلف جذريا"عن المقترح المتداول حاليا". في المرة السابقة لم يتغير نظام العملة، الدينار هو الدينار، والذي حصل استبدال الطبعة القديمة بطبعة جديدة. ولذلك يمكن مقارنة كمية الورق المطلوب لدفع مبلغ المليون دينار اواخر التسعينيات مع ما اصبح الوضع عليه الآن. عندما كانت اكبر فئة ١٠٠٠ دينار تحتاج ١٠٠٠ ورقة لدفع المليون و ٤٠٠٠ ورقة عندما كانت الفئة الاكبر ٢٥٠ دينار، ولذلك كانت كميات الورق المستخدمة في التداول ضخمة، وهذا لاعلاقة له بقيمة العملة بل فئاتها، ولكن الناس لا يلاحظون دائما"اثر الفئة المستخدمة من العملة وانك عندما تنتقل من فئة ٢٥٠ ديناراً الى٢٥٠٠٠ تختصر كمية الورق بنسبة واحد الى مئة.

صحيح ان سعر صرف الدينار قد تحسن اذ كان الدولار في اواخر عام ٢٠٠٠ يساوي ٢٠٠٠ دينار والان ١١٧٠ ولكن وباستثناء عدد قليل من السلع المستوردة تحتاج الى مبالغ بالدينار اكبر لشراء قطعة الارض نفسها او الكمية من الخضراوات واللحوم، لكن كمية الورق المستخدمة اقل وهذا بسبب فئات العملة الكبيرة. كل تلك الامثلة البسيطة والاستطراد من اجل عزل اثر الفئة عن قوة العملة ووحدة اساسها. وعادة كلما كانت وحدة العملة الاساسية صغيرة استخدمت فئات اكبر. وفئات العملة العراقية الحالية مناسبة الى حد كبير.

في كوريا الجنوبية وحيث وحدة عملتها مقاربة لوحدة العملة العراقية في القيمة اكتفت بفئة خمسة الاف الى وقت قريب وعند نهاية عام ٢٠٠٩ اضيفت فئة عشرة الاف.

ويقال ايضا"ان حذف الاصفار يجعل الاعداد التي تكتب بها المبالغ اكثر اختصارا"وهذا ايضا"غير صحيح. الان تقول ١٠٤٠٠ عشرة آلاف واربعمئة دينار، وبعد حذف الاصفار تقرأ عشرة دنانير واربعمئة فلس. وذلك لان الوحدة الجديدة (الدينار الجديد) كبيرة هي ١٠٠٠ مرة بقدر الوحدة الموجودة الان ولابد من التعامل مع اجزائها.

اي مع النظام المقترح سوف نتعامل مع اجزاء الدينار الجديد في الحسابات وفي المعاملات اليومية، وسوف لن تكون المعالجات الحسابية ابسط مما هي عليه الان، بل هو مجرد وهم.

وبقي ان نشير إلى ان حذف الاصفار يحتاج الى تشريع وجملة من الترتيبات للانتقال الى النظام الجديد اضافة على التسهيلات الادارية والتقنية لاستبدال العملة وهي ضخمة.

ثانياً: حذف الأصفار والعمل المصرفي

لقد تبين ان حذف الاصفار لا يقلل كمية الورق لان الحذف يطال المقسوم والمقسوم عليه او البسط والمقام. وان كمية الورق تعتمد على فئة العملة فلدفع مبلغ مليون دينار تحتاج ٤٠ ورقة من فئة ٢٥ ألف ولدفع المبلغ نفسه بالوحدات الجديدة وهو ١٠٠٠ تتطلب المعاملة ٤٠ ورقة من فئة ٢٥ دينار جديد ايضا"، بل ان الحذف اصلا"سيظهر في الاوراق النقدية لينسحب على المبالغ والاسعار.

وفي حالة التعاقد مع مقاول لانجاز مشروع بمبلغ مليار دينار سيكون هذا المبلغ مليون دينار جديد بحكم القانون. ولا يمكن مساومة المقاول بين مليار دينار قديم و ٩٠٠ ألف دينار جديد، او يقال له فيما بعد ان الدينار اصبح اقوى، حسب تصريحات الخبراء، وعلى الرغم من ان القانون عين نسبة التبادل دينار جديد في مقابل ١٠٠٠ دينار قديم ولكن عليك ان تقبل بمبلغ اقل. وفي فترة تزامن العملتين لا يسمح القانون ولا الدوائر المعنية بأن يخير المتعاملون في السوق بين عشرة ملايين من الدنانير القديمة في مقابل مبلغ اقل او اكثر من ١٠ آلاف من الدنانير الجديدة. هذا تحايل واذا كان البعض يتصور ان الاسعار يمكن ان تنخفض او ترتفع في اجواء مفترضة من التلاعب وتخريب الوعي وترويج توقعات لا عقلانية لاحداث هزة شبيهة بما حصل اواخر عام ١٩٩٦ فأنهم واهمون. واذا كان الناس يتصورون ان الدولة تريد التأثير في الاسعار او سعر الصرف خفضا"او رفعا"في سياق حذف الاصفار فهذه انطباعات لا اساس لها من الصحة. لاتوجد دولة في العالم تلجأ الى هذا الالتفاف، ومن غير المتوقع ان يعمد مسؤول في الدولة الى اشاعة وعي زائف عن الحياة الاقتصادية والترويج لاوهام تشيع الاضطراب والبلبلة.

ان حذف الاصفار لا علاقة له بالاسعار ولا بسعر الصرف، كما ان اضافة فئات أكبر للعملة لا يتطلب حذف الاصفار. وابسط العراقيين لا تلتبس عليه الامور الى هذا الحد بحيث يقتنع بعدم امكانية ادخال فئة ٥٠ ألف دينار على السلسلة الحالية الا بعد حذف الاصفار لتسميتها ٥٠ بدلا"من ٥٠ ألف.

وما أثير في هذه الصدد اضافة المسكوكات. لقد حاول ادخال مسكوكات البنك المركزي لفئات دون ٢٥٠ ديناراً وقد اعدت بالفعل وبكلفة، طبعا"، ولم ينجح في تسويقها واضطر الى بيعها اخيرا"بعد ابطالها. لقد رفض المتعاملون استخدام الورقة من فئة ٥٠ ديناراً، وكانت انيقة وطبعتها جيدة، وظهر الرفض والاستغناء عنها قبل وصول الاسعار الى مستوياتها الحالية، مثلما رفضت المسكوكات من فئات دون ٢٥٠ ديناراً. ما يعني ان السوق لايريد الفئات الصغيرة. ويظهر ان سوق

المسكوكات غير مرغوبة بغض النظر عن فئاتها حتى من فئة ٢٥٠ ديناراً و ٥٠٠ دينار واعلى. لقد ألف السوق الورق ومن الصعب اقناعه الان بالمسكوكات ومن الافضل الانتظار لحين تبدل الاجواء الاجتماعية واجراء مسح بالعينة لمعرفة مدى قبول الناس لها من دون التورط في تهيئتها بتكاليف، وهي ايضا"بملايين الدولارات، اضافة إلى مشكلة الخزن وتداولها بين المتعاملين والمصارف والبنك المركزي اما القول ان المسكوكات مستخدمة في عملة الدولار واليورو وهي جميلة كما كانت ايام زمان في العملة العراقية فهذا كلام لطيف ولكن الناس، عمليا"، لا تريد المسكوكات.

من المناسب الاشارة الى ان النقود تعني العملة مضافا"اليها الودائع في المصارف وانواع اخرى من المطلوبات في ميزانيات المؤسسات المالية. وان اضيق تعريف للنقود يشمل العملة مضافا"اليها الودائع الجارية، والتي تسمى احيانا"الحسابات الجارية، والمقصود بها تلك الارصدة في المصارف ذات السيولة التامة بمعنى الفورية.

والعملة اي المسكوكات والاوراق النقدية تمثل جزءا"من النقود وفي العراق، هذا الجزء كبير يتجاوز ثلثي النقود وحسب التعريف الضيق لها ولكنه في دول متقدمة ماليا"قد ينخفض الى ١٠٪ اونحو ذلك.

ان ميل العراقيين للعملة والتعامل بالنقدي Cash والذي يسمى احيانا"نقداً له اسباب تتصل باساليب الادارة المصرفية ومنها الاعتماد بالدرجة الاولى على الصكوك في تحريك الحسابات المصرفية، اضافة على الطريقة البدائية اليدوية لنقل الصكوك واجراءات التحقق والمقاصة والتسوية.

وعليك ان تقدر المدة المطلوبة لتسوية صك مسحوب على حساب الزبون في احد مصارف أقضية البصرة لحساب طرف آخر لديه حساب مفتوح في مصرف آخر في قضاء تابع لمحافظة نينوى او ديالى مثلا".

وحتى ان اجراءات سحب مبلغ من حساب الشخص بنفسه لم ننجح في تبسيطها لجعلها مقنعة وجاذبة.

كما ان حرفية تطبيق التعليمات الملزمة بموجب قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الاجرام وغيرها وبروحية اسقاط الفرض، والميكانيكية المبالغ بها، قد تسهم في تحاشي المجتمع الاهلي وربما بعض رجال الاعمال للمصارف. والسؤال كم هو حجم الجهد المطلوب لتطوير العمل المصرفي من اجل اقناع المستثمرين الاجانب لفتح حسابات لدى المصارف العراقية يتطلب الامر بيئة عمل مصرفي مختلفة وتقنيات واساليب ادارة احدث ومهارات اعلى واستجابة سريعة مع ارادة التغيير في المضامين والجوهر.

ونعود الى كمية الورق ومن المشروع الاهتمام بتقليصها وقد تكون هذه الرغبة هي ما يفسر تساهل بعض الزملاء مع وهم ان ازالة الاصفار تؤدي تلك المهمة وما كان ينبغي تخصيص مقالة تتناول ابسط المعارف في الصيرفة لولا اقصاء ثقافة الحساب والتمادي في المنطق الكمي في الاقتصاد والصيرفة. وقد اتضح ان الانتقال الى فئات اكبر هو الحل في سياق الظروف الحالية والتي خلاصتها ان العراق مجتمع نقدي Cash Society بمعنى الميل الدائم لاجراء المعاملات وابراء الذمم بالعملة الورقية حتى مع الصفقات عالية القيمة. وذلك في مقابل العزوف عن التعامل بالحسابات المصرفية.

ومن المعلوم ان القطاع المصرفي في العراق قاصر جديا"عن الاستجابة لمتطلبات النهوض الاقتصادي. وليس من المتوقع تحقيق منجزات ملموسة في هذا المجال قبل ان توليه السلطات اهتماما"حقيقيا".

ومن دلالات ذلك الاهتمام تجنب صرف الوعي عن مشكلات بقيت كما هي مطلع عام ٢٠٠٤. لازالت المصارف الحكومية الكبيرة، الرافدين والرشيد، لا تستطيع اجراء تحويلات عبر الحدود ولا تزاول صيرفة التجارة الخارجية، كما ان علاقة الموازنة المالية بالمصارف الحكومية يكتنفها الكثير من الغموض والتخلف الزمني للمعلومات. والمصارف الخاصة مثقلة بالمشاكل. يتأخر علم السلطة الرقابية بالمركز المالي للمصرف الحكومي او الخاص كثيرا". ولم نتمكن، حتى الان، من انضاج وثائق متكاملة تلقي الضوء على حجم المخاطر الائتمانية والتشغيلية بما يساعد على التحسب لها. ان السلطات المختصة لم تظهر الاستعداد المطلوب للانتقال بالقطاع المصرفي الى وضع افضل، كما لم تسهم المصارف بالتطوير التنظيمي لقطاع الاعمال، ولم تسأل الحكومة كم من التجارة الخارجية التي يزاولها القطاع الخاص تجري بأعتمادات اصولية وعن طريق المصارف. ان مجموع الودائع الخاصة في المصارف في نطاق ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، والائتمان المقدم للقطاع الخاص دون ١٠٪ منه، ومع ذلك تشكل المصارف الخاصة اكثر من ثلثي نشاط سوق العراق للاوراق المالية والحجم المالي للشركات الداخلة فيه مما يؤكد التخلف المؤسف لقطاع الشركات في العراق الى جانب القطاع المالي.

ان حرفية تطبيق التعليمات الملزمة بموجب قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الاجرام وغيرها وبروحية اسقاط الفرض، والميكانيكية المبالغ بها، قد تسهم في تحاشي المجتمع الاهلي وربما بعض رجال الاعمال للمصارف. والسؤال كم هو حجم الجهد المطلوب لتطوير العمل المصرفي من اجل اقناع المستثمرين الاجانب لفتح حسابات لدى المصارف العراقية يتطلب الامر بيئة عمل مصرفي مختلفة وتقنيات واساليب ادارة احدث ومهارات اعلى واستجابة سريعة مع ارادة التغيير في المضامين والجوهر. ونعود الى كمية الورق ومن المشروع الاهتمام بتقليصها وقد تكون هذه الرغبة هي ما يفسر تساهل بعض الزملاء مع وهم ان ازالة الاصفار تؤدي تلك المهمة وما كان ينبغي تخصيص مقالة تتناول ابسط المعارف في الصيرفة لولا اقصاء ثقافة الحساب والتمادي في المنطق الكمي في الاقتصاد والصيرفة.

ما معالجات الحكومة المقبلة للاقتصاد؟

كيف يمكن أن يكون التوجه الاقتصادي للحكومة العراقية المقبلة؟ هذا السؤال يبدو ملحا خاصة وان أغلب البرامج الاقتصادية التي انتهجت خلال السنوات الماضية لم تكن مجدية في جوانب كثيرة، بل كانت مجرد برامج مرحلية أكثر مما هي ستراتيجية ومن شأنها أن تكون دعامة كبيرة للاقتصاد العراقي. ومن الضروري أن نشير هنا الى أن الحكومة المقبلة التي هي حكومة شراكة وطنية وليست حكومة أغلبية سياسية، وهذا يعني بأن البرامج التي وضعت في مرحلة الانتخابات من قبل الكتل السياسية ستركن جانبا وتخضع لعوامل الشراكة ذاتها،

إيمان محسن جاسم

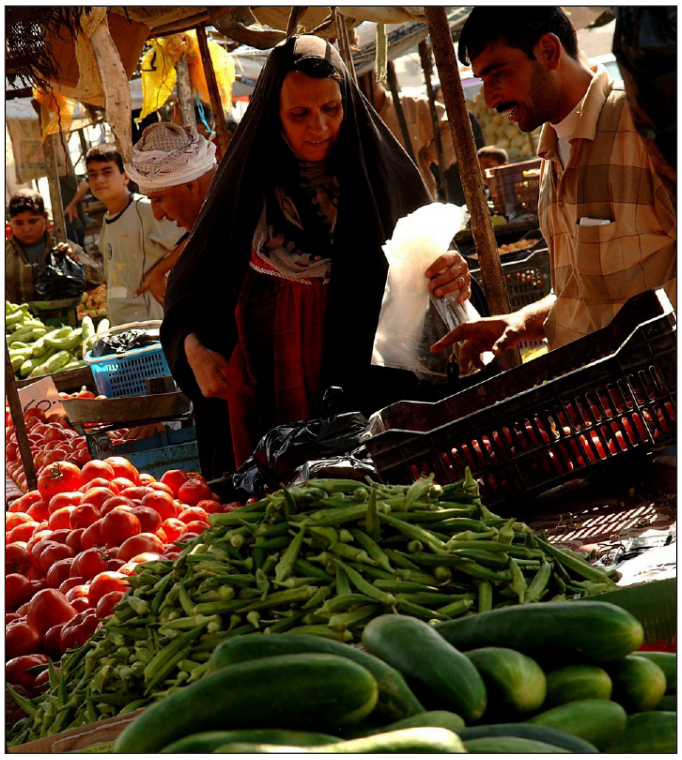

ولكن ما يهمنا هنا القواسم المشتركة التي من الممكن أن نجدها في جميع برامج الأحزاب والتحالفات التي شاركت في الانتخابات ورفعتها كخيارات مطروحة وقابلة للتحقيق.

وجميع الكتل وضعت في برامجها دعم الاقتصاد العراقي، الحد من البطالة، تحسين المستوى المعاشي، تنشيط القطاع الخاص، لكنها لم تضع الآليات التي من شأنها تحقيق هذه الغايات حتى بأدنى درجاتها وبالتالي فإن الوعود الانتخابية لا يمكن الأخذ بها أو التعويل عليها في تحسن واقع الاقتصاد العراقي الذي يعاني بالفعل من أخطاء كثيرة عالجتها الكثير من المقالات في السنوات الماضية، بل وأشبعتها نقاشا من دون أن تجد هذه الدراسات من يتابعها أو يأخذ بها.

ونجد الاقتصاد العراقي بعد انهيار النظام الشمولي لا يختلف كثيرا عما كان عليه في ظل النظام الدكتاتوري السابق من حيث الآليات والمعالجات على الرغم من وجود عوامل عدة من شأنها أن ترتقي بالاقتصاد العراقي نحو الأفضل وأبرز هذه العوامل بالتأكيد هي رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد غزو الكويت، مساهمة المجتمع الدولي بتخفيض أو الغاء ديون العراق بنسبة كبيرة جدا، وكان البعض يمني النفس بتحسن كبير في الاقتصاد العراقي ينعكس على مجمل مناحي الحياة في البلد، لكن نجد أن الحال لم يتغير وقد أوعز البعض هذا للعمليات الإرهابية والنفقات الكبيرة التي تتحملها الموازنة العامة سواء عبر صرفها التعويضات للمتضررين أم نفقات القوات الأمنية أم ما يمكن تسميته بالإنفاق العسكري وهذه المرة ليس على شراء معدات، بل يتمثل بتخصيص رواتب لأكثر من مليون منتسب في وزارتي الداخلية والدفاع سيضاف لهم أكثر من ١٠٠ ألف العام المقبل حسب الخطة التوظيفية التي أعلنت قبل أيام، لكن السبب الحقيقي يكمن في عدم استثمار الكفاءات العراقية والأخذ بآرائها الفنية، مما خلق حالة من الإرباك سادت مفاصل الاقتصاد العراقي.

ما نريد أن نقوله إن رفع العقوبات الأممية عن العراق، تخفيض وإلغاء الديون، الدعم العالمي عبر صندوق دعم العراق، لم تسهم كل هذه العوامل في تقدم الاقتصاد العراقي والسبب يكمن في عدم وجود خطط اقتصادية من شأنها استثمار الموارد المتحققة بالشكل السليم والصحيح ووفق توجهات اقتصادية صائبة، بل اعتمدت ما يمكن تسميته بخطط الحكومة الاقتصادية هدفها إيجاد حلول آنية وقتية لمعالجة الكثير من القضايا المهمة وهذا ما يستنزف الاقتصاد العراقي بشكل كبير جدا. فعلى سبيل المثال لا الحصر لم تعالج الحكومات العراقية المتعاقبة قضية المصانع العراقية المتوقفة عن العمل والتابعة للحكومة المركزية، لم يتم استثمار ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٨ بالشكل السليم والذي يؤمن توفير موارد احتياطية تدعم أي عجز ممكن أن يحصل في الموازنة العامة، البقاء على نهج القروض الدولية كالقرضين الياباني والايطالي، ومحاولة الحكومة الحالية أخذ قرض من صندوق النقد الدولي لسد العجز في موازنة ٢٠١١، وهو أسلوب غير صحيح اذ يجعل الاقتصاد العراقي مرهونا دائما بلوائح وأنظمة التقشف التي يطالب بها صندوق النقد الدولي.

لهذا فإن المتابع يتأمل أن تعلن الحكومة العراقية المقبلة عن نهجها الاقتصادي الذي ستتبعه خلال السنوات الأربع المقبلة بما يؤمن تحسن الاقتصاد وتحقيق برامج اقتصادية حقيقية وليست وهمية أو أنصاف حلول كما حصل في السنوات المنصرمة.

وهذا يعني بأن تضع الحكومة خططاً واقعية من شأنها أن تتحقق بنسبة عالية جدا وليست خطط للنشر فقط كما درجت على ذلك وزارتي النفط والإسكان والاعمار فالأولى أملت الشعب العراقي في السنتين الماضيتين بقدرة تصديرية تتجاوز الـ١٠ ملايين برميل يوميا بينما الواقع لا يتجاوز مليونين وربع المليون فقط، فيما تؤكد الوزارة الثانية على بناء مليون وحدة سكنية، وكلها على ما يبدو محاولات لامتصاص ردود الفعل الشعبية عن الأزمات الاقتصادية الكثيرة التي يعاني منها الشعب العراقي.

لهذا نجد من الضروري جدا أن تعلن الحكومة المقبلة عن ما يمكنها أن، تفعله في الحد من التضخم وكم ستقلل من نسبته في غضون عام؟ وأن يعرف الشعب ما توجهات الحكومة تجاه عشرات المصانع المتوقفة عن العمل وهي معامل ضخمة لو شغلت واستثمرت لحققت دعما كبيرا للاقتصاد الوطني؟

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة -الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

السياحة العراقية.. إلى أين؟

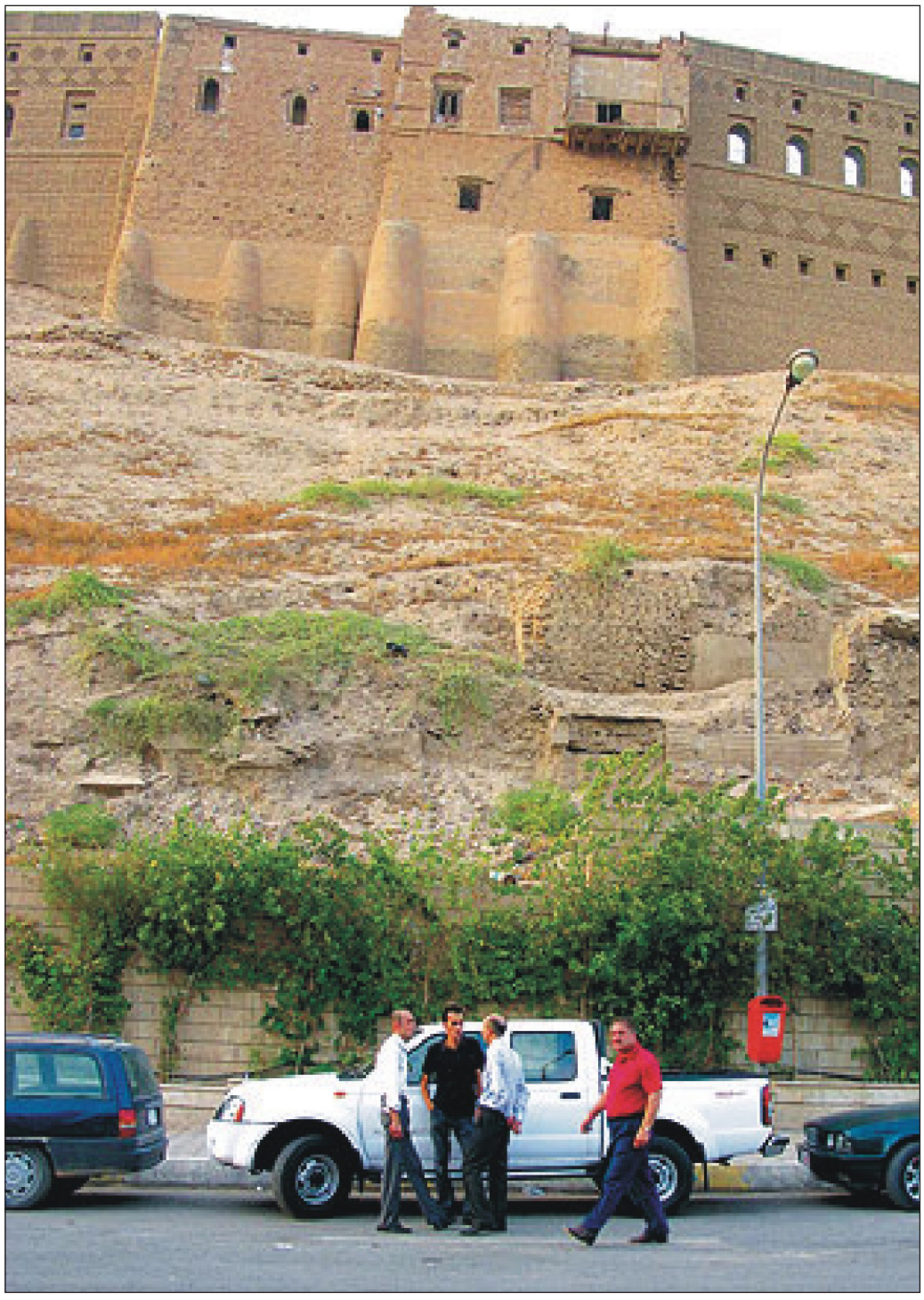

مجيد حميد العزاوي
باحث سياحي

منذ بداية النشاط السياحي المنظم في العراق في اربعينيات القرن الماضي... لم تكن اهداف هذا النشاط ذات نظرة علمية اقتصادية لدعم الاقتصاد العراقي وانما جاء لاسباب سياسية خاصة حيث تم بناء مصيف صلاح الدين لاغراض العائلة المالكة ووزراء الحكومة انذاك وكان ذلك في جبل (برمام) في اربيل، الا ان اصحاب الاراضي القريبة من القطاع الخاص اقاموا مواقع بسيطة لاستقبال المصطافين من الاهالي.

ان المتتبع لتاريخ السياحة العراقية، يمكن ان يرى ان السياحة في العراق لم تأخذ موقعها الحقيقي حتى كتابة هذه السطور ولم تحدد السياسة السياحية في العراق مع تعاقب الحكومات على ذلك،

فبدأت مع مديرية الاشغال العامة ومن بعدها السكك الحديد العراقية ومن ثم مجلس الاعمار العراقي الا ان البداية الحقيقية هي عام ١٩٥٤/ ١٩٥٦ حيث تأسست مديرية المصايف العراقية لتتولى شؤون المصايف حيث كانت النظره قاصرة على موضوع السياحة كعلم، كان يقتصر على موضوع التضييف وليس النشاط السياحي الشامل والتخطيط السياحي للعراق عموماً.

انضم العراق في مطلع الستينيات من القرن الماضي (الى الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية IUOTO) وهذا الاتحاد هو الاب الرسمي الذي ولدت منه (منظمة السياحة العالمية UNWTO).

وبعد ذلك تم تأسيس (المؤسسة العامة للسياحة) ١٩٧٧ لتحل محل مديرية المصايف العامة بعد تطور النشاط السياحي العالمي ومرت هذه الفترة لتكون السياحة في العراق تحت سيطرة الدولة في ادارة شمولية للقطاع السياحي من فنادق الى مطاعم الى خدمات الى نقل فالحكومة تسيطر على كل شيء في النشاط السياحي واصبح هذا القطاع قطاعا حكومياً حصراً اما القطاع الخاص فانحسر في ادارة الفنادق والمطاعم ذات الدرجة الثانية.

وفي عام ١٩٨٧ حدث تراجع في النشاط السياحي ادى الى تشرذم القطاع لعدم وجود نظرة واضحة اتجاه اهمية السياحة في التنمية الوطنية وتحويل المؤسسة العامة للسياحة الى(مديرية السياحة العامة) ومن ثم الغاؤها بعد سنة من ذلك.

وفي عام ١٩٩٠ تم اعادة تشكيل (هيئة السياحة) وكانت هيئة ذات واجبات محدودة وهي هيئة استشارية اكثر مما هي هيئة تنفيذية، صدر بعد ذلك في عام ١٩٩٦ قانون (هيئة السياحة الحالي) ونظم هذا القانون مسؤوليات واهداف هيئة السياحة.

لكن المتتبع للتحولات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وصدور قوانين كثيرة منها قانون مجالس المحافظات والاقاليم وتغيير السياسة الاقتصادية وادارة الدولة من الادارة الشمولية الى اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ما وضع هيئة السياحة وقانونها في صورة غير واضحة امام التطورات والصلاحيات والاهداف المرسومة على مستوى الدولة عموماً، حيث اعطى القانون صلاحيات لمجالس المحافظات في تطوير القطاع السياحي ضمن حدود محافظاتها وان تسهم في التنمية السياحية الشاملة للعراق.

ونحن الان اما م تطور جديد لا ندري ما سينتج عنه هل تبقى هيئة السياحة بقانونها الحالي ام تحويلها الى (وزراة) وهل هذا التوجه هو توجه لضرورات المحاصصة السياسية ام انها نظرة حقيقية لأهمية السياحة في العراق التي لم تأخذ مدها الحقيقي في الاقتصاد العراقي ولا ادري سبب جهل القادة السياسيين بأهمية السياحة كقطاع اقتصادي مهم في دعم التنمية الاقتصادية والبشرية.

نتمى ان ينظر الى السياحة كعلم قائم لا يختلف عن اي علم آخر فهو تخصص اكاديمي مدعوم بالخبرة العملية لادارة النشاط واتمنى ان يكون التوجة الحقيقي في السياحة ضمن تشكيلتها الحالية (هيئة السياحة) او (وزارة السياحة والآثار) او اي مسمى آخر هو ان تكون اهداف هذا التنظيم ينحصر في الاتجاهات التالية:

١-التخطيط الستراتيجي الوطني للسياحة في العراق.

٢-اقتراح القوانين والتشريعات السياحية المنظمة للعمل السياحي

٣-اصدار الاجازات السياحية لممارسة النشاط السياحي.

٤-مراقبة ومتابعة مستوى الجودة في الخدمات السياحية

٥-التمثيل السياحي الرسمي للعراق في المحافل السياحية الدولية

٦-الاشراف على التعليم السياحي من اجل تطوير الموارد البشرية.

٧- الترويج السياحي للنشاط العام للسياحة.

٨- تحويل جميع المشاريع المملوكة للهيئة الى شركة قابضة واستثمار هذه المشاريع من قبل شركات وطنية واجنبية ضمن عقود ادارة وتطوير.

وعدا ذلك فاقترح ان يترك للقطاع الخاص ادارة الخدمات متمثلة بخدمة الاقامة والاطعام والنقل والخدمات الساندة الاخرى وان يعطى المجال لشركات السفر والسياحة بالتعاقد المفتوح مع كل شركات السياحة المناظرة لها في دول العالم لجذب السياحة الدولية الوافدة الى العراق لتسهم في تطوير علاقة العراق مع دول العالم كافة اذا ما علمنا ان السياحة الدولية هي احدى عناصر العلاقات الدولية فالسياحة عامل مهم في تقريب التفاهم المتبادل بين الشعوب وهي احدى سمات الحضارة على مر العصور وهي حلقة من حلقات حوار الحضارات والسياحة تحمل اخلاقيات عالية في احترام العادات والتقاليد للشعوب كافة والسياحة هي رسائل ود ومحبة الى الشعوب كافة وهي داعمة للسياسة الخارجية لاي بلد فاتمنى ان ينظر المسؤولون والمشرعون في العراق الحديث الى اهمية السياحة فهي علم واخلاق واقتصاد وتنمية وتطوير وانفتاح وثقافة ودبلوماسية وتعميق القيم الدينية انها انعكاس لحضارات الشعوب.

السكن الأزمة المستعصية

حسين علي الحمداني

التقارير شبه الرسمية تؤكد حاجة العراق الفعلية في الوقت الحاضر لأكثر من مليوني وحدة سكنية بغية القضاء على أزمة السكن التي يعاني منها المجتمع العراقي منذ ثمانينيات القرن الماضي وبرزت بشكل واضح في السنوات الأخيرة التي شهدت نسبة نمو سكاني عالية.

وبالتأكيد فإن هذا الرقم كبير جدا ويحتاج إلى موازنات مالية ضخمة بغية تحقيقه، إضافة إلى عمليات التهيئة الأخرى التي لا تقل أهمية عن المبالغ الواجب توفرها وأهم هذه النقاط تتمثل بإيجاد الأراضي التي تشيد عليها الوحدات السكنية من جهة ومن جهة أكثر أهمية الشرائح المشمولة بهذه الوحدات والتي تحتاج إلى قاعدة بيانات واسعة ودقيقة حتى لا تكون عملية التوزيع خارج نطاق الهدف الرئيس وهو توفير سكن لكل عائلة في البلد سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، يضاف إلى ذلك توفير المواد الأولية التي ستسهم في عملية البناء كالطابوق وحديد التسليح والاسمنت وغيره.

وكذلك إن بناء مليوني وحدة سكنية يحتاج إلى فترة زمنية قدرها البعض بعشر سنوات أي بمعدل ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في العام الواحد، وهذا يعني فيما يعنيه بقاء الحاجة قائمة لوحدات سكنية أخرى بحكم النمو السكاني المتزايد من جهة ومن جهة ثانية انشطار العوائل الكبيرة إلى عوائل أخرى عبر زواج الأبناء وما شابه ذلك.

إذاً نحن أمام جملة من التحديات بعضها كما أشرنا تحديات إدارية تتمثل بعدم توفر الأراضي التي من شأنها أن تكون صالحة لبناء المساكن، وأيضا ضعف تمويل عمليات البناء سواء المباشرة من قبل المواطن الذي يستلف من المصارف الحكومية وصندوق الاسكان أو من قبل الدولة وتوزيعها على المواطنين وفق صيغ ونظم إدارية هي الأخرى صعبة ولا زالت تعاني من البيروقراطية والترهل وشيء من الفساد الإداري الذي يحول دون وصول هذه القروض لمستحقيها بالشكل الذي يؤمن بناء وحدة سكنية، مع الأخذ بنظر الحسبان أن مبلغ القرض لا يسد الا جزءاً بسيطاً من تكلفة تشييد وحدة سكنية خاصة وان جميع مواد البناء مستوردة من الخارج ومرتفعة الثمن.

وعلى الرغم من أن الحكومة أطلقت ما يسمى ورقة السياسة الوطنية للإسكان في العراق والتي تأمل من خلالها الحكومة القضاء أو الحد من أزمة السكن، إلا إن هذه الورقة هي الأخرى ستعاني من ذات التحديات التي أشرنا إليها في بداية مقالنا، برغم إن السياسة الوطنية للإسكان هي عبارة عن برنامج تعاوني مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلا إن هذا البرنامج يجعل من الحكومة العراقية المشرف وليس المنتج للوحدات السكنية، وهو مشروع كما أشرنا سيعاني من تحديات توفير الأراضي ومواد البناء وغيرها من العوامل التي ستؤدي إلى ارتفاع التكلفة، خاصة وانه إن شيدت هذه المجمعات فأنها ستشيد في أماكن بعيدة عن المدن وبالتالي ستحتاج لشبكات مياه وكهرباء ومجاري وملحقات أخرى تتمثل ببناء مراكز صحية ومدارس وخدمات أخرى.

ونطالع دائما عن انجازات تتحقق في هذا الميدان وهي بالتأكيد لا تتعدى عمليات ترميم لبعض الدور وصيانة لبعض المجمعات السكنية القديمة سواء في بغداد أو المحافظات، وعملية الصيانة هذه تستنزف الكثير من الموارد سواء من وزارة الإسكان والاعمار او مجالس المحافظات وهي الجهات المشرفة على عمليات الترميم التي حصلت بالفعل في بعض المحافظات.

لذا نجد الحلول الكفيلة بالحد من ظاهر الاكتظاظ السكاني تتمثل بإجراءات إدارية واقتصادية عدة، أولها إيجاد قاعدة بيانات رصينة يمكن الاعتماد عليها في رصد الحاجة الفعلية للوحدات السكنية في كل محافظة على حدة، ومن ثم مسح شامل لجميع الأراضي التي يمكن إنشاء وحدات سكنية فيها، يتبع ذلك إزالة جميع التقاطعات الإدارية ما بين وزارات الدولة وهيئات الأوقاف والمالية بصدد ملكية وعائدية هذه الأراضي بما يتلاءم وحاجة البلد، ويتم توزيع هذه الأراضي أما مباشرة للمواطن أو للشركات التي ستبني عليها مجمعات سكنية.

الجانب المهم الآخر يتمثل بقروض صندوق الاسكان وهذا القرض البالغ ٢٥ مليون دينار استفاد منه حتى الآن فقط ١٤ ألف مواطن في جميع المحافظات العراقية، ويبدو هذا الرقم متواضعاً بالقياس للحاجة الفعلية للوحدات السكنية.

المواطن ينتظر الحلول والحكومة تعول على ما يبدو على برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والأزمة في السنوات القليلة القادمة ستتفاقم أكثر وأكثر في ظل عدم توفر حلول ناجعة من شأنها القضاء على أزمة غادرها العالم منذ سنوات طوال عبر توفير وحدات سكنية لكل عائلة.

بريطانيا ستخرج عن مسار الطريق في ظل أزمة جديدة في منطقة اليورو

ترجمة / فريد سلمان الحبوب

ذكر نائب محافظ بنك انجلترا تشارلز فول أن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو من شأنها أن تعرقل الانتعاش في بريطانيا ، وليس هناك الكثير لصانعي السياسات يمكن القيام به لمنع ذلك ،

وفي كلمة ألقاها في الحلقة الدراسية السنوية لأخبار السوق الدولية ، حذر تشارلي بالقول إن "ازدياد حدة الصعوبات في محيط منطقة اليورو قد تعرقل أيضا الانتعاش هنا" كما ذكر السيد فول من الصعب قياس التأثير المحتمل على الأسر ، وخاصة الثقة في الأعمال التجارية. في أعقاب انهيار بنك ليمان برادرز ، وهذا يمكن القول إنه أهم قناة انتقال إلى اقتصاد حقيقي، كما أن تكاثف مشاكل الديون السيادية في منطقة اليورو وكثرة الصعوبات يمكن بعد ذلك أن تؤدي إلى أدارة ضربة للانتعاش. ولكنها في ذات الوقت ستعطي درجة عالية جداً من عدم اليقين، وليس هناك الكثير الذي يمكن للجنة السياسة النقدية للتعامل مع هذا الخطر قبل التبلور ".

تأتي تصريحاته في إعقاب تحذير من إرنست ويونغ في منطقة اليورو الذي يتوقع أن منطقة العملة الموحدة لديها فرصة ١٠بالمائة من الانهيار في حالة ركود خطيرة مرة أخرى وأكثر من ٢٥ بالمائة من فرصة الركود التي قد تشل الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أن البنوك في بريطانيا "يجب أن تكون قادرة على امتصاص الخسائر المحتملة التي تتعرض لها الدول الأوروبية بشكل مباشر مثل البرتغال واليونان وايرلندا واسبانيا دون الكثير من صعوبة وذلك بفضل الجهود التي بذلت على مدى العامين الماضيين من أجل تقويض المشاكل المالية" ، إلا إن الأثر غير المباشر لازمة منطقة اليورو المتنامي يحمل مخاطر جسيمة ويعرقل عمل تلك البنوك في إنهاء الأزمة.

ورفض مستر بيين محافظ البنك البريطاني استبعاد احتمال انتشار الأزمة لتصل إلى البرتغال وايطاليا واسبانيا ، قائلا : "دعم اليونان وايرلندا من صندوق النقد الدولي وبقية دول الاتحاد الأوروبي قد منحت تلك الدول فرصة لالتقاط الأنفاس لإجراء التعديلات اللازمة . والدعم المالي لبلدان أخرى قد لا تكون ضرورية. وقد عرضت إنفاق المستهلكين بيانات السير على نحو أفضل مما كان متوقعا ، مما يساعد في دعم الانتعاش ، ولكن مستر بيين قال الأسر تواجه القيود المالية التي تلوح في الأفق. وأضاف : "المسح السنوي لمواقف الأسر المالية التي نفذت من قبل بنك NMG للاستشارات وجدت ذلك أنه في حين من المتوقع تأثر غالبية الأسر في بعض الطرق ، الا ان أقل من النصف قد وردت بإنفاق أقل ، والعمل لساعات أطول أو البحث عن وظيفة جديدة. ربما يوحي أنه قد يكون هناك مزيد من التعديل في المستقبل. "

أزمة منطقة اليورو واحدة من المخاطر العالقة خلال العام القادم. وعلى الرغم من بقاء الانتعاش على المسار الصحيح لا تزال هناك تحديات كبيرة للسنة المقبلة".

وأشار مستر بيين إلى الصناعة التحويلية التي لا تزال تظهر علامات انتعاش قوي من حيث أعادة ميزانية المملكة المتحدة إلى مزيد من الاقتصاد الموجه للتصدير. ومع ذلك، فإن الصادرات من الخدمات، مثل الخدمات المصرفية، قد ضعفت ولا شك في هذا الجزء ومدى ما يعكس من تأثير الأزمة المصرفية". "وقد يستمر الطلب الخارجي لخدمات المملكة المتحدة المالية بشكل أقل بعض الشيء مما كان عليه قبل الأزمة، وهذا الضعف قد يستمر لفترة طويلة". كما أن التضخم لا يزال أيضا خطراً ، وذلك بسبب "الضغوط الصعودية على أسعار السلع والبضائع القابلة للتداول" في حين خطر "التضخم على المدى المتوسط من المتوقع إن يؤدي إلى الانجراف". وحذر من ان سوء توقيت رفع أسعار الفائدة "لن يكون مجرد وضع الفرامل على الانتعاش بلا داع بل من شأنها أن تجعل التضخم على الأرجح يقل عما هو مستهدف في المدى المتوسط". وبمجرد استقرار الانتعاش، بأية الطريقة ، فإن على البنك أن يبدأ في رفع أسعار الفائدة وفك التخفيف الكمي. وأضاف "إذا سارت الأمور على الخطة في استمرار الطلب النهائي الخاص لالتقاط العصا كعائدات تدعيم النظام المالي ، ثم هامش الطاقة الفائضة سوف يتقلص والتي في بعض المنعطفات ستصبح مناسبة لبدء سحب درجة استثنائية حالية من الحوافز النقدية ، "وأضاف مستر بيين "عندما تأتي تلك المرحلة ، فإن لجنة السياسة النقدية ستهدف إلى القيام بذلك في الوقت المناسب.

ومع ذلك ، حذر من "انه قد يكون هناك بعض الوقت قبل أن يتم استعادة الحياة الطبيعية."

عن ديلي تليغراف

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة -الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

نـهـايـة الـعـالـم الـثـالـث!

ترجمة/ عادل العامل

ظل طلبة الأمن والسياسة الدولية، لعقودٍ عدة، يناقشون ظهور النظام العالمي المتعدد الأقطاب، وقد حان الوقت للتعرف على التوازن الاقتّصادي الجديد.

فإذا كان عام 1989 قد شهد نهاية "العالم الثاني" مع انهيار الشيوعية، فإن عام 2009 شهد نهاية ما كان يُعرِف بـ"العالم الثالث". ونحن الآن في اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب متسارع النشوء، تبرز فيه بعض البلدان النامية كقوى اقتصادية، وتتحرك أخرى نحو أن تِصبح أقطاباً إضافية للنمو، وبعضها ما يزال يكافح للخروج من الفقر.

ويبقى الفقر، الواجب التوجه إليه، إضافة إلى قضايا ما بعد النزاعات والدول الفاشلة والتحديات العالمية مثل التغير المناخي، غير أن الأسلوب الذي نتوجه به إلى هذه القضايا يتحوّل الآن، إذ لم تعد تنفع اليوم التصنيفات العتيقة للعالم الأول والعالم الثالث، المانح والسائل، القائد والمُقاد. والمعاني المتضمَّنة المتعلقة بتعددية الجوانب، والنشاط التعاوني العالمي، وعلاقات القوة (power)، والتطور، والمؤسسات الدولية، أمورٌ تتّسم بالعمق.

لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية أن تعددية الجوانب multilateralism تهمّ كثيراً. فقامت البلدان، وهي تحدّق في الهاوية، بالتعاون معاً لإنقاذ الاقتصاد العالمي، وولدت المجموعة ٢٠ من الأزمة، ولقد أظهرت إمكانيتها عن طريق القيام سريعاً بدعم الثقة، والمسألة الآن هي ما إذا كان هذا التعاون حالة شذوذ.

فهل سينظر المؤرخون إلى الوراء إلى عام ٢٠٠٩ ويرونها كحالة مفردة من حالات التعاون الدولي أم بداية شيءٍ ما جديد؟

إن الخطر الآن، وحيث يتراجع الخوف من الأزمة، هو أن الاستعداد للتعاون قد يتراجع هو الآخر، وسيكون هذا خطأ، فالألواح الاقتصادية والبنائية السياسية تتغير، ويمكننا أن نتغير معها، ولا نستمر في النظر إلى عالم جديد من خلال موشور القدماء.

ما الذي يختلف هنا؟

لم يكن العالم النامي هو السبب في الأزمة، لكنه يمكن أن يكون جزءاً مهماً من الحل. وسيبدو عالمنا مختلفاً جداً في عشر سنين، مع الطلب القادم ليس فقط من الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة بل من مختلف أنحاء الأرض. ولقد رأينا التحولات للتو، فحصة آسيا من الاقتصاد العالمي في مفردات تعادل القوة الشرائية قد ارتفعت بثبات من ٧ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ٢١ بالمئة في عام ٢٠٠٨. وتمثل أسواق سلع آسيا الآن ٣٢ بالمئة من رسملة السوق العالمي، أي في مقدمة الولايات المتحدة ونسبتها ٣٠ بالمئة وأوروبا نسبتها ٢٥ بالمئة في العام الماضي. وقد أدركت الصين ألمانيا لتصبح أكبر مصدّر في العالم، كما أنها تفوقت على الولايات المتحدة لتصبح أكبر سوق للسيارات والمركبات المختلفة في العالم.

إن العالم النامي يُصبح الآن محركاً للاقتصاد العالمي. والكثير من التعافي في التجارة العالمية كان عائداً للطلب القوي على المستوردات بين البلدان النامية، وحتى مع أن مستوردات العالم النامي تشكل زهاء نصف مستوردات البلدان المرتفعة الدخل، فإنها تنمو بمعدل أسرع كثيراً. وكنتيجة لذلك، فإنها مثّلت أكثر من نصف الزيادة في طلب الاستيراد العالمي منذ عام ٢٠٠٠.

أقطاب النمو الاقتصادي الجديدة

إن اقتصاد العالم يعيد توازنه الآن، ونحن نشهد تحركاً نحو أقطاب نمو متعددة بينما تنمو الطبقات المتوسطة في البلدان النامية، ويلتحق بلايين الناس بالاقتصاد العالمي، وتوحد نماذج اندماج جديدة التعاظم الاقليمي مع الانفتاح العالمي.

وهذا التغيّر ليس فقط بشأن الصين أو الهند، فحصة الناتج المحلي الاجمالي العالمي للعالم النامي من ناحية تعادل القوة الشرائية قد ازدادت من ٣٤ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٣ بالمئة في عام ٢٠١٠. ومن المحتمل أن تعلن البلدان النامية معدلات نمو نشيط على مدى السنوات الخمسً القادمة وما بعدها. ويمكن لأفريقيا تحت الصحراء أن تنمو بمعدل يزيد على ٦ بالمئة إلى عام ٢٠١٥، بينما بإمكان جنوب آسيا، حيث يعيش نصف فقراء العالم، أن تنمو بمعدل يصل إلى ٧ بالمئة في السنة على مدى الفترة نفسها. وقد أصبح جنوب شرق آسيا إقليماً متوسط الدخل لستمئة مليون إنسان تقريباً، مع روابط متنامية مع الهند والصين، وروابط متعمقة مع اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا.

إن إقليم الشرق الأوسط مصدر مهم للرأسمال بالنسبة لبقية العالم، ومحور لخدمة العمل بين آسيا ـ شرقاً وجنوباً وأوروبا ـ أفريقيا. فكانت الاحتياطيات الرسمية الاجمالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٥٠٠ بليون دولار عند نهاية عام ٢٠٠٨، مع تقديرات لأصول صندوق الثروة السيادية بما مقداره ١ تريليون دولار. وإذا ما استطاع المغرب أن ينتقل إلى ما وراء خطوط العثرات التاريخية، فيمكنه أن يكون جزءاً من الاتحاد الأورو ـ متوسطي المرتبط بالشرق الأوسط وأفريقيا معاً. وفي الإقليم الأميركي اللاتيني والكاريبي، رُفع ستون مليون شخص من الفقر بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ وعزّزت الطبقة المتوسطة مقادير الاستيراد بمعدل ١٥ بالمئة سنوياً.

إمكانية أفريقيا للنمو

وقد فاتت أفريقيا الثورة التصنيعية التي رفعت اقتصادات شرق آسيا إلى خارج الفقر وإلى الرخاء، لكن أفريقيا لم تعد تحتاج لأن تترَك في الخلف. ففي بلدان أفريقية كثيرة اليوم، تُستورد حتى المواد الرخيصة الصغيرة مثل الصابون أو الشباشب، أو الأدوات الأساسية، أو السلع الاستهلاكية. وإذا أزال الأفارقة الحواجز عن الانتاج المنزلي والمقاولة المحلية، بينما هم يخلقون ظروفاً للمستثمرين الخارجيين ليحولوا الانتاج إلى أفريقيا، عندئذ يمكن للتنمية الأفريقية أن تزدهر. وخلافاً للمساعي الفاشلة الماضية لتفضيل فوائد تبديل الاستيراد من وراء الحماية الاقتصادية، فإن هذه الطريقة يمكنها أن تحصل على منافع من الاندماج الاقليمي ضمن الأسواق العالمية.

عن/ BNET

مقومات التنمية والاستقرار الاقتصادي

من أهم شروط ومقومات التنمية الناجحة أن تنطلق وتنهض عن نظام مؤسساتي سليم وعن دولة قوية تتمتع بالاستقلالية ومستقرة في اتخاذ قراراتها ورسم خططها التنموية حيث يتمكن أبناؤها من ممارسة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بحرية كبيرة في ظل القوانين والتشريعات التي توفر لهم الحماية بعيدا عن الضغوطات التي قد تمارسها السلطة، وهذا ما يضمنه لهم الإعلان العالمي الذي يعطيهم الحق في التنمية والذي صدر عن الأمم المتحدة سنة 1986.

ميعاد الطائي

ولقد تم تعريف التنمية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٠ بأنها العملية التي تتيح للناس خيارات أوسع، وتتضمن: تنمية الناس، والتنمية من أجل الناس وبواسطتهم، وبالاستثمار في مقدراتهم، كي يتمكنوا من العمل على نحو منتج ومبدع، ما يعني إتاحة الفرصة لكل إنسان للمشاركة في هذه العملية، وهذا كله يحتاج إلى الربط الاجتماعي بالاقتصادي، والسياسي، والثقافي، وبالبيئي كذلك لتكون التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة رافعة للتحولات الديمقراطية، بمحتوى ديمقراطي وآفاق إنسانية رحيبة.

بامكاننا ان نستنتج من خلال تعريف التنمية ان الاستقرار السياسي يلعب دورا فعالا في نجاح الخطط التنموية للبلاد وان أي تعثر في هذا الجانب يؤثر سلبا على الاقتصاد العام للبلد لضرورة الربط بين الجوانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

وكما يعرف الجميع ان عجلة الاقتصاد في العراق شهدت تعثراً لعقود طوال وجاءت الظروف الجديدة بعد سقوط النظام الشمولي في العراق لتسهم في تحطيم ما تبقى من دعائم الاقتصاد العراقي من خلال تدمير ونهب المنشآت الصناعية وتدمير البنية التحتية وتفاقم المشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر الأمر الذي يتطلب وقفة جادة وتشريعات سريعة لمعالجة المشاكل

الموروثة والمستجدة.

بالرغم من ذلك وبالرغم من الحاجة الماسة لمعالجة المشاكل الاقتصادية نلاحظ اليوم هذا الترهل في التشريع وإصدار القوانين وتعطيل المؤسسات التشريعية لمدة طالت أكثر من ثمانية اشهر بعد انتخابات ٢٠١٠/٣/٧ وحتى اليوم.وحسب الدراسات والتقارير فان قطاع المال والأعمال قد أصيب بالشلل لأنه يعتمد بنسبة كبيرة تصل إلى ٨٠٪ على الإنفاق الحكومي والذي يشهد توقفاً خلال هذه الفترة لنكتشف العلاقة الكبيرة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وربما يختلف الخبراء في المدارس الاقتصادية في تحديد أهم الشروط والعوامل اللازمة لتطوير الاقتصاد وتحريك عجلته من إتباع سياسات نقدية والاهتمام بالبنية التحتية وانتهاج سياسات مالية وتجارية وتنشيط قطاعات خاصة بعينها ولكن برغم ذلك يتفق الجميع ان كل هذه الخيارات مرتبطة بشرط أساسي وهو كما قلنا الاستقرار السياسي.

والمتابع للشأن السياسي في العراق يمكن له أن يكتشف ان العراق لم يشهد في تاريخه الحديث استقرارا سياسيا وحتى بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ لم تتمكن الحكومات التي أعقبت سقوطه من تحقيق الاستقرار السياسي المنشود.وعلينا ان نعترف بوجود حالة من الاستقرار في الوضع الأمني الذي تحسن بنسبة كبيرة في السنوات الأخيرة ولكن الاستقرار السياسي مازال مفقودا في خضم الصراعات بين الفرقاء السياسيين ضمن العملية السياسية.

وبطبيعة الحال فان العلاقة المتوترة بين القوى السياسية تنعكس سلبيا على الملف الاقتصادي وخاصة في ظل الخلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي فشلت في تمرير الكثير من التشريعات الاقتصادية بسبب الخلافات السياسية وأهمها قانون النفط والغاز وقوانين أخرى، وهكذا كنا نشهد الخلاف يتصاعد كلما حان الوقت لمناقشة الموازنة العامة لأغراض سياسية تعكس العلاقة السيئة بين القوى المتصارعة.

وليس من الصعوبة بمكان ان نأتي بالأمثلة لدول نجحت في ملفها الاقتصادي واستطاعت تحقيق تطورا ملحوظا بسبب الاستقرار السياسي الذي تعيشه كالأردن وتركيا بالرغم من ان هذه الدول غير نفطية ولا تملك من مقومات النجاح الاقتصادي ما يملكه العراق.

ما نريد ان نقوله في الختام ان الاستقرار السياسي مهم جدا لنجاح السياسات الاقتصادية لان التشريعات والقوانين لن تولد من رحم الاختلافات والصراعات السياسية وفي ظل وجود أكثر من سلطة وأكثر من فيتو.وعلى الجميع أن يدرك أهمية وضرورة إيجاد الأرضية المناسبة لتحفيز وتطوير الاقتصاد وإيجاد الحلول لمشاكله المزمنة.

أكاديميون: التحول نحو اقتصاديات السوق يتطلب استقراراً اقتصادياً

بغداد/ علي الكاتب

يرى كثير من الخبراء ان عملية التحول من نظام اقتصادي الى اخر ليس بالمسألة السهلة، حيث يتطلب التحول من الاقتصاد الاشتراكي وهيمنة الدولة على القدرات الاقتصادية والتجارية الى نظام الاقتصاد الحر جملة امور منها تحقيق النمو الاقتصادي والانفتاح على الاسواق التجارية الخارجية وتطبيق سياسات الخصخصة واعطاء دور مهم للقطاع الخاص في العملية الاقتصادية وغير ذلك وصولا الى نظام السوق.

واكد عدد من الاقتصاديين لـ (المدى الاقتصادي) انها عملية لا تخلو من المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها، لتأتي اهمية وجود الاستقرار الاقتصادي كعامل مهم وحيوي في تطوير اقتصاديات البلاد.

وقال الدكتور رعد صبري استاذ الاقتصاد في جامعة بغداد: ان التساؤل الذي يثار هنا بشأن مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق في ظل وجود تداعيات واحداث عصفت بامن البلاد وزعزعة نظامه السياسي لتنتج نظاما سياسيا مغايرا تماما للنظام الذي سبقه، وهنا يكون الوضع الاقتصادي او النظام الاقتصادي قد تغير هو الاخر من هيمنة الدولة على جميع مفاصل القطاعات الاقتصادية الى اعتماد مبدأ الاقتصاد الحر، وهي عملية لن تكون بين ليلة وضحاها بل يتطلب الامر المرور بعدة مراحل ومتغيرات وصولا الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

واضاف صبري: ان المتغيرات السياسية والاقتصادية الاخيرة في العراق جعلت المهمة صعبة للغاية امام الوصول الى اقتصاد السوق الحر، فالوضع السياسي المضطرب والحالة الامنية المتدهورة تصعّب كثيرا مهمة عملية التحول المذكورة سابقا ولا تشجع الاستثمار وشركات القطاع من الدخول في الاسواق العراقية لخوفها على مصالحها بالدرجة الاساس، كما ان الموضوع لا يشجع القطاع الخاص على اخذ دوره الحقيقي في مجمل العملية الاقتصادية لانعدام الارضية المناسبة للعمل بشكل صحيح.

الى ذلك قال امجد الصالحي الباحث في مركز دراسات وبحوث السوق العراقية: ان على جميع الجهات المختصة سواء كانت حكومية او غير حكومية الاسهام بشكل مباشر في عملية التحول نحو اقتصاديات السوق وتحقيق عامل مهم في الوصول الى هذه الغاية وهو الاستقرار الاقتصادي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي، لاسيما ان المتغيرات الحاصلة في العالم مؤخرا تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في الوصول الى هذه الغاية، حيث ان طبيعة العالم في الوقت الحاضر وتنفيذ متطلبات الاقتصاد الحديث وظهور الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة خاصة في التطورات الهائلة في مجالات الاتصالات والانترنت وتقنيات المعلومات، مما اوجد تعاملا جديدا للمواطن مع واقعه الاقتصادي والمعاشي يقوم على تحقيق متطلباته واشباع غاياته الجديدة المتلائمة مع تطورات الزمن.

واشار الصالحي الى ان الدولة اعدت خططا طموحة في هذا المجال في طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتثبيت دعائمه بشكل متكامل من خلال فرض قوة القانون والقضاء على الارهاب للوصول الى شيء من الاستقرار السياسي الذي يكون حافزا نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتقليل من هامش الدعم الكامل لاسعار الوقود والمحروقات وتقليص مفردات البطاقة التموينية ومنع وصولها الى شريحة الاغنياء واصحاب الدرجات الوظيفية العالية الذين تزيد مدخولاتهم او مرتباتهم الشهرية عن سقف المليون دينار عراقي، والتقليل من الرسوم والضرائب الكمركية التي تفرض على البضائع والسلع الداخلة الى العراق عبر جميع منافذه الحدودية، والتقليل من مبدأ الحماية التجارية على البضائع والسلع بصورة تدريجية والانفتاح على الاسواق التجارية العالمية اعتمادا على مبدأ المنافسة المتكاملة، وكذلك اعطاء دور حقيقي للقطاع الخاص للاسهام في العملية الاقتصادية خاصة في القطاعات الحيوية والانتاجية منها على وجه التحديد كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي وغيرها من القطاعات التي يستطيع القطاع الخاص من خلالها تطوير رأسماله والتوسع في اعماله الاقتصادية، فضلا عن تشجيع الاستثمارات غيرها من الاجراءات في عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاديات السوق الحرة.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي في منظمة تطوير الاقتصاد العراقي عادل جمال الدين: ان من جملة التحديات التي تعرض عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتي تحول دون الوصول الى مبدأ الاقتصاد الحر هو العجز المالي الذي يهدد ميزانية العراق المالية وصعوبة تغطية العجز والتي قد تكون ضمن حلول منها اتخاذ جملة من التدابير كاصدار حوالات الخزينة أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع المضي بضغط الانفاق الحكومي وترشيده.

الاقتصادي | العدد (1992) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

المرصد الاقتصادي

الشراء والتبضع لدى المرأة حاجة فعلية للتسوق أم ترف وإسراف؟

بغداد/ علي الكاتب

تتجه المرأة في أحايين كثيرة الى التسوق وشراء ما تحتاجه العائلة من سلع ومستلزمات متنوعة بصورة تفوق الرجال الذين في الغالب لا يجذبهم التسوق كثيرا سوى حاجات يقصدونها، والتي تعود لاسباب عدة، وذلك لا يمنع ان الكثير من الرجال يستهويهم التسوق من المحال التجارية بشكل يفقدون توزان مصروفات جيوبهم في بعض الاحيان.

وقالت فرح عبد الله موظفة في وزارة النقل: ان التسوق يجذبها بشكل كبير منذ سنوات الذي كان يستنزف جميع ما تحصل عليه من الوالدين والاخوة الكبار في الصغر ليصل الى مدخراتها التي تدخرها لساعة العسرة، وهي عادة اصبحت تلازمني منذ سنوات استمتع بها كثيرا لانها تشعرني بمتعة التسوق حقا، برغم فقدي لكثير من المال المدخر لحالات الطوارئ التي لا يخلو منها بيت.

واضافت ان متعة التسوق قد تكون لها تاثير سحري في التخلص من بعض المشكلات الاجتماعية والاحباطات النفسية التي تواجهني وتواجه كثيرا من الناس، لأجد في التسوق ضالتي من شراء الفواكه والخضر والصمون والمواد الغذائية الاساسية للمنزل والتي تشبع حاجاتنا اليومية مرورا بالحاجيات المنزلية التي نستعين بها في الطبخ والتنظيف وغير ذلك وانتهاء بالملابس والاحذية ومواد التجميل التي لا تنتهي ولا تقف عند حد ما لدى المرأة ان كانت شابة او كبيرة في السن لان المرأة تعد جمالها ومحافظتها على شكلها الخارجي من اساسيات حياتها ووجودها في الدنيا، حتى تلك المواد التي لا نحتاجها في بعض الاحيان والتي تنجم عن الافراط في التسوق، وهو لا يشعرنا بالندم لاننا تعلمنا ان لكثير من الحاجيات فوائد مستقبلية فلا ضير هنا من شراء بعض المواد التي لا نحتاجها حاليا.

فيما قالت صبا ابراهيم ٢٦ سنة: ان الافراط في التسوق قد تكون دوافعه رغبة في تفريغ بعض الشحنات النفسية والعاطفية التي تصيب المرأة اكثر من الرجال، وفرصة لالتقاط الانفاس بعيدا عن المنزل والعزلة ومجالا للتعرف على صديقات جدد، وهذا موجود في كثير من البلدان التي تعتبر التسوق ممارسة اقتصادية وتجارية واجتماعية في آن واحد، وهو كذلك محاولة لقتل الروتين المستمر في مكان عام بامكان المرأة الاستفادة منه في مجالين، والتي تعاني من قلة الاماكن التي تلجأ اليها لقتل الروتين وقضاء اوقات الفراغ.

وتابعت: هناك مجالات اخرى جديدة للتسوق اصبحت المرأة العصرية تخوض غمارها وهي التسوق الالكتروني وهو مناسب جدا للمرأة العاملة وربة المنزل على حد سواء، اذ بامكانها الاطلاع على آخر مستجدات الموضة عالميا وما يطرح في الاسواق العالمية لتقرر فيما بعد ما تشتريه من ملابس ومقتنيات واكسسوارات وحلي وغيرها من الاسواق، وان كانت المرأة العراقية متاخرة بعض الشيء عن المرأة العالمية التي تقوم بالدخول الى مواقع الكترونية للتسوق وتحدد ما تريد شراءه وتدفع المبلغ عبر الحساب المصرفي ليصلها ما قامت بشرائه اليها اينما كانت.

الدكتور ليث عبد المجيد استاذ علم النفس في جامعة بغداد قال: ان ادمان المرأة على التسوق قد يكون مبعثه جملة من الامور منها حالة الحرمان التي عاشها المجتمع العراقي والمرأة العراقية تحديدا في فترات الحصار الاقتصادي والحرمان المعيشي، الذي ادى الى حالة مرضية من الشعور بالحرمان والنقص والحاجة الى اشباعه بشتى الطرق والاساليب، والذي غالبا ما يكون قد تعمق في ذاتها وسلوكها العام.

واضاف: ان المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في السنوات الاخيرة افرزت جملة من المعطيات منها ارتفاع مدخولات الكثير من الشرائح الاجتماعية وزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين واعانات التكافل الاجتماعي للارامل والمطلقات من شبكة الحماية الاجتماعية، الامر الذي عزز كثيرا القوة الشرائية لدى المواطن العراقي في الفترة الاخيرة بنحو كبير، وهو ما جعل المرأة تقوم بشراء جميع ما تحتاجه من مواد وسلع من السوق ولتصل الى شراء ما لا تحتاجه من تلك المواد لتصبح حالة من الادمان لديها بمرور الوقت، والشعور بتغيير الملبس او الاثاث بين الحين والحين والذي كانت تعده من الكماليات يصبح من الاساسيات التي ليس بمقدورها الاستغناء عنه، فضلا عن التقليد ومحاكاة الاخرين تجعل المرأة تفرط احيانا في شراء ما تحتاجه وما سواه.

وأوضح: ان من جملة المعالجات الآنية والآجلة لهذه الحالة هي الاكتفاء بشراء موديل واحد او اثنين او لون واحد او اثنين والاقتناع بعدم جدوى شراء الاكثر منها، والتوجه نحو شراء اشياء ذات فائدة من دون الكماليات والملابس كالكتب او الاقراص المدمجة العلمية وغيرها، ومحاولة الابتعاد عن المحال الجاذبة للمتبضعين عبر اعلانها التنزيلات وعدم صحبة الصديقات ممن لهن هوس وادمان على التسوق وغيرها من الحلول الاخرى التي قد تحد من ادمان التسوق والشراء.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: مصطفى محمد | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

هيئة .. أم وزارة للاستثمار؟

■ عباس الغالبي

في وقت اقتربت التشكيلة الحكومية من الالتئام تبرز امامنا جدلية نراها غاية في الاهمية تكمن بموضوعة إدارة الاستثمار في العراق خلال الفترة المقبلة التي يراها كثير من المراقبين انها ستكون زاخرة بالاستثمار الاجنبي والمحلي وللقطاعات الاقتصادية كافة .

ونظراً للاهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار في المرحلة الراهنة والمستقبلية القريبة ، وحاجة القطاعات الاقتصادية كافة لدخول الاستثمارات ، فضلاً عن النتائج المتوقعة للاستثمارات والتي تتصدى لكثير من الاختلالات والظواهر التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، ولعل في مقدمتها البطالة وامكانية الحد من مستوياتها المرتفعة ، فأن الضرورة تستدعي ان يصار الى ايجاد مؤسسة حكومية قادرة على إدارة ملف الاستثمار بكفاءة وقدرة وطنية عالية ، حيث ان العراق يزخر بالكثير من الكفاءات الادارية والفنية القادرة على ادارة دفة الاستثمار بشكل يتساوق مع متطلبات المرحلة والتي تتطلب ارادة وتصميم اداري عالي المستوى .

> **ومن هنا نرى ان المرحلة تتطلب ايجاد مؤسسة بمستوى وزارة للاسباب التي ذكرت آنفاً ، وهذه المسألة قد تتطلب تشريعاً برلمانياً ، فمن الاجدى ان يتجه مجلس النواب الى تعديل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 واستحداث وزارة بدلا من الهيئة لادارة عملية الاستثمار ، وصياغة القانون بشكل يتلاءم مع وجود مؤسسة بمستوى وزارة .**

ومن هنا نرى ان المرحلة تتطلب ايجاد مؤسسة بمستوى وزارة للاسباب التي ذكرت آنفاً ، وهذه المسألة قد تتطلب تشريعاً برلمانياً ، فمن الاجدى ان يتجه مجلس النواب الى تعديل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ واستحداث وزارة بدلا من الهيئة لادارة عملية الاستثمار ، وصياغة القانون بشكل يتلاءم مع وجود مؤسسة بمستوى وزارة .

وقد تثير هذه الدعوة حفيظة الكثير من المتخصصين لأسباب شتى لا نريد الخوض فيها حالياً ، إلا ان المسوغات التي سقناها ومسوغات اخرى تتعلق بمستقبل الاقتصاد العراقي تجعل دعوتنا لاستحداث وزارة ، أو بكلمة أخرى توسيع هيكلية الهيئة الوطنية للاستثمار الحالية الى مستوى وزارة ضرورية لاستيعاب حجم الاستثمار المتوقع فضلاً عن تحجيم الاجراءات القانونية التي كثيراً ماتعاني منها الهيئة الحالية مع الوزارات كافة والتي تجعلها احد اهم المعرقلات امام الاستثمار .

ولكن الامر في طبيعة الحال لايخلو من الجهد الكبير الذي يفترض ان يبذل من الجهات الحكومية والبرلمانية لجعل هذا المقترح يدخل اجواء التنفيذ في وقت تتكامل المؤسسات الحكومية تباعاً في العهد الجديد الساعي الى ترسيخ العمل المؤسساتي الرصين والانفتاح على الاسواق العالمية في مختلف القطاعات الاقتصادية تجسيداً لحيثيات اقتصاد السوق .

ولابد من الاشارة الى ان الجهد الرائع الذي تضطلع به الهيئة الوطنية للاستثمار الحالية خلال الفترة الماضية انعكس بشكل سريع على التطلع والرغبة المعلنة لكبريات الشركات الاستثمارية لدخول سوق العمل العراقية والتي لم تأت اعتباطاً بقدر ماكانت نتيجة جهد كبير وارادة وطنية للهيئة ترجمت الى واقع عملي ملموس ، حيث اعلن كثير من الشركات رغبتها ، بل شرعت الاخرى بتنفيذ مشاريع كبيرة ، وتتطلع الاخرى للاطلاع على حيثيات الخريطة الاستثمارية لاختيار المشاريع المناسبة .

وحيث ان هذا التطلع يبقى مرهوناً بمدى تجاوب الجهات الحكومية والاستشارية ، فأننا نرى ومن خلال متابعتنا الاعلامية الدقيقة لحيثيات وحركية الاستثمار ان الادارة الاستثمارية الكفوءة غاية في الاهمية لعملية الاستثمار ونرى في الوقت عينه ان مستوى وزارة للاستثمار هي الحالة المثلى في ظل الحاجة الكبيرة للاستثمار في المشهد الاقتصادي العراقي.

abbas.abbas80@yahoo.com